وحدة القطاع النقابي تتحدى التجاهل وتطالب بالزيادة العادلة

قطاع البنوك والمؤسسات المالية في إضراب عام يومي 3 و4 نوفمبر 2025

كلمات خالدة للزعيم فرحات حشاد

إن الاتحاد من أعظم أدوات الرقي في هذه البلاد. وهو موطن الكفاح الحقيقي الصادق الصالح الذي لا يرمي إلا إلى إقرار العدل والحريات الأساسية وإلى منح المجتمع التونسي حقّه في الرفاهية والازدهار المادي والمعنوي.

الشعب

بالفكر والساعد نبني هذا الوطن

من الخميس 30 أكتوبر 2025 الى الاربعاء 5 نوفمبر 2025 - العدد 1873 - السنة 57 الثمن 1400 مليم

www.ugtt.org.tn

المرسوم عدد 88
تحت مجهر الواقع:

من قانون للحرية إلى أداة للتضييق

المجتمع المدني في تونس:

من مكاسب الثورة إلى معركة الدفاع عن الحريات

بقلم: سميرالشفّي

ميزانية 2026

انضباط مالي وتقشف دون خيارات مستدامة وتشاركية فاعلة

اشتراكات

في اجتماع مجلس القطاعات :

تأكيد على الاستعداد الجيد لإنجاح الاستحقاقات الاجتماعية القادمة وندوات الاطارات والتجمعات

أشرف الأخ نور الدين الطبوبي الأمين العام للإتحاد العام التونسي للشغل صباح يوم الخميس 23 أكتوبر 2025 على مجلس القطاعات محييا في البداية نضالات جهة قابس ونجاح الاضراب العام الجهوي كما حيا كل نضالات القطاعات التي نفذت اضرابات ناجحة على غرار النقل والتعليم الأساسي والبنوك الذين سينفذون إضرابا يومي 3و4 نوفمبر 2025 القادم كما حيا الدور الذي تقوم به الجامعات رغم الضغوطات والهرسلة ورفض الحوار الاجتماعي إلا أن القطاعات متمسكة بحقها في التفاوض ومستميتة في الدفاع عن حقوقهم.

وأكد الأمين العام أهمية انجاح ندوات الاطارات الجهوية التي ستنعقد في كل الجهات كما ستنعقد تجمعات عمالية في كل الجهات قبل الاضراب العام.

وشهد مجمع القطاعات نقاشات حول ضرب الحق النقابي في كل القطاعات وهو ما يتنافى مع بنود منظمة العمل الدولية ويتنافى مع قانون الشغل والتشريعات الوطنية والدولية.

وعبر أعضاء مجلس القطاعات عن استيائهم من تدهر المناخ الاجتماعي وإقصاء التقابات من التفاوض وغياب الحوار الاجتماعي وأكد أعضاء مجلس القطاعات استعدادهم للاعداد الجيد لندوات الاطارات الجهوية والتجمعات العمالية من أجل التعبئة الجيدة والناجحة للاضراب العام واعداد استراتيجية عمل للمستقبل.

ابو خليل

سوسة :

ندوة اطارات نقابية حول الوضع العام في البلاد والوضع النقابي والعمالي وطنيا وجهويا

انعقدت يوم الأحد 26 أكتوبر2025 أشغال ندوة الاطارات النقابية الجهوية بدار الاتحاد الجهوي للشغل بسوسة بإشراف الأخ حفيظ حفيظ الامين العام المساعد المسؤول عن قسم الشؤون القانونية وحضره عدد مهم من عضوات و أعضاء النقابات والفروع الجامعية بالقطاعات الثلاثة.

افتتح الندوة الأخ قاسم الزمني الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بسوسة الذي رحب بالحضور والأخ حفيظ حفيظ ودعا الى الوقوف دقيقة صمت ترحما على روح الاخ منعم عميرة وعلى شهداء غزة.

وأكد الزمني أن ما تعيشه المنظمة الشغيلة من إقصاء وضرب للحق النقابي والتضييق على النقابيين في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية وبيئية غير مسبوقة لن تزيد من الشغيلة الا وحدة وصلابة دفاعا عن حقوقهم المادية والمعنوية المشروعة. هذا اللقاء كان فرصة مهمة لتدارس الوضع العام بالبلاد على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأيضا البيئية، وأهم المشاكل والتحديات التي تواجه قضايا الحق النقابي والمفاوضات الجماعية وعلاقة المنظمة الشغيلة بالسلطة، الى جانب أهم الملفات التي تواجه شغيلة جهة سوسة. اللقاء مثل أيضا مناسبة لتأكيد الإطارات النقابية بالجهة على استعدادهم لخوض كافة النضالات المشروعة بما فيها الاضراب العام دفاعا عن الحق النقابي و أدبيات ومبادىء الحوار الاجتماعي.

صبري الزغيدي

بن عروس

مكتب نقابي جديد لأعوان الشباب والطفولة

تحت إشراف الإتحاد الجهوي للشغل بن عروس و برئاسة الأخ محمد نجيب المبروكي الكاتب العام وتحت إشراف الأخ محمد المارغني عضو المكتب التنفيذي الجهوي وقع توزيع المسؤوليات للنقابة الأساسية لأعوان الشباب والطفولة بن عروس.

ألف مبروك للمكتب المنتخب و بالتوفيق لصالح القطاع بالجهة.

القصرين :

لقاء تكويني حول أساسيات الضمان الاجتماعي

أشرفت الاخت سهام بوستة الامينة العامة المساعدة للإتحاد المسؤولة عن قسم التكوين النقابي والانشطة الثقافية ، يوم الأحد 26 أكتوبر 2025 عن يوم تكويني أمنه الأخ إبراهيم الزغلامي حول أساسيات الضمان الاجتماعي للاطارات النقابية بجهة القصرين وبحضور عدد من الاخوة اعضاء المكتب التنفيذي الجهوي منهم الاخ عبد العزيز بوعزي الكاتب العام للإتحاد الجهوي للشغل بالقصرين .

الشعب
لسان الاتحاد العام التونسي للشغل
أسسها
أحمد التليلي
المدير المسؤول
نور الدين الطبوبي
المدير
سامي الطاهري
السحب
مطبعة دار الأنوار
الشرقية - تونس

المقر : 41 شارع علي درغوث - تونس 1001 - الهاتف : 020 255 71 - 291 330 71 / الفاكس : 139 355 71 - العنوان الالكتروني : echaabtechnique@gmail.com - الحساب الجاري بالبريد : 51 - 300

المجتمع المدني في تونس:

من مكاسب الثورة إلى معركة الدفاع عن الحريات

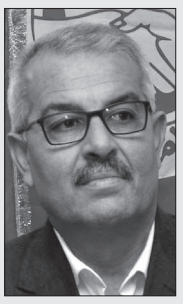

بقلم: سمير الشفّي
الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل
مسؤول قسم المرأة والشباب العامل والجمعيات والمؤسسات الدستورية

لم يكن المجتمع المدني في تونس مجرّد فاعل ثانوي في المشهد العام، بل شكّل على امتداد عقود العمود الفقري للوعي الوطني ومحرّك النضال من أجل الحرية والكرامة. فمنذ مواجهة الاستعمار إلى معارك الاستقلال، ومن مقاومة التسلّط إلى بناء الديمقراطية، ظلّ المجتمع المدني — وفي مقدّمته الاتحاد العام التونسي للشغل — رمزًا للانحياز للمواطنة ضدّ الرعيّة، وللحرية ضدّ الوصاية.

إنّ أيّ مساس بفضاء المجتمع المدني اليوم لا يُعتبر حدثًا معزولًا، بل تراجعًا خطيرًا عن العقد الاجتماعي الديمقراطي الذي ناضلت من أجله أجيال من التونسيين. ويأتي قرار تعليق نشاط عدد من الجمعيات — على غرار الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية — في هذا السياق المقلق، بما يمثّله من تضييق على حقّ التنظيم وحرية المبادرة المواطنيّة. وقد عبّر الاتحاد العام التونسي للشغل في بياناته الأخيرة عن رفضه القاطع لهذا التوجّه، مؤكدًا أن الدفاع عن المجتمع المدني هو دفاع عن تونس الديمقراطية نفسها.

المجتمع المدني: جذور نضالية وقيم متجدّدة

تُظهر التجربة التاريخية أنّ المجتمع المدني في تونس لم يولد مع الثورة، بل هو امتداد لمسار طويل من المقاومة الوطنية والاجتماعية. فالجمعيات والمنظمات النقابية والثقافية كانت منذ الثلاثينات فضاءات للتعبئة ضدّ الاستعمار ومدارس لتكوين الوعي الوطني. وبعد الاستقلال، وعلى الرغم من محاولات الاحتواء والتهميش، حافظت بعض مكوّناته — وفي مقدّمتها الاتحاد العام التونسي للشغل — على استقلاليتها النسبية وصوتها النقدي في وجه الاستبداد.

ومع ثورة 17 ديسمبر - 14 جانفي 2011، انفتح المجال العمومي أمام ولادة جديدة للمجتمع المدني، تُوّجت بصدور المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات، الذي مثّل نقلة نوعية في ضمان حرية تكوين الجمعيات، واستقلالها المالي والإداري، وشفافية تمويلها.

وقد سمح هذا الإطار القانوني بانتشار الجمعيات في كامل البلاد، حتى تجاوز عددها سنة 2023 نحو 24 ألف جمعية، تغطي مجالات التنمية والبيئة والحقوق الثقافية والاجتماعية والسياسية.

لقد ساهم المجتمع المدني، بفضل هذه الديناميكية، في دعم الحوار الوطني الذي نال جائزة نوبل للسلام سنة 2015، وفي مراقبة الشأن العام ومرافقة مسارات العدالة الانتقالية، والدفاع عن الحريات، والرقابة على الفساد وسوء التصرّف في المال العام.

عن جدل التمويل: بين الشفافية القانونية وشيطنة العمل الجمعياتي

يُثار اليوم كثير من الجدل حول تمويل الجمعيات، ويُستعمل هذا الملف أحيانًا لتبرير قرارات الحلّ أو التعليق أو التشويه.

لكنّ القانون واضح وصريح:

المرسوم عدد 88 لسنة 2011، في فصوله من 35 إلى 40، ينظّم التمويل بدقّة، سواء كان محليًا أو خارجيًا، ويُلزم الجمعيات بـ:

التصريح بكل مواردها ومصاريفها لدى دائرة المحاسبات؛

اعتماد محاسبة شفافة ومراجعة دورية من خبير محاسباتي معتمد؛

نشر التقارير المالية سنويًا؛

إخضاع التمويل الأجنبي لمبدأ التوافق مع أهداف الجمعية ومصالح البلاد العليا.

أي أنّ التمويل في ذاته ليس جريمة، بل هو آلية مشروعة يضبطها القانون ويخضعها للمساءلة، شأنه شأن تمويل الأحزاب أو النقابات أو المؤسسات.

وما يُطرح اليوم من اتهامات بالتبعية أو التمويل المشبوه غالبًا ما يستعمل كأداة سياسية لإضعاف المجتمع المدني وإرباك عمله، في حين أنّ الحلّ الحقيقي يكمن في تفعيل آليات الرقابة القانونية والمؤسساتية لا في تكميم الأصوات.

الاتحاد العام التونسي للشغل: في الخط الأمامي دفاعًا عن الفضاء المدني

لم يكن دفاع الاتحاد العام التونسي للشغل عن المجتمع المدني دفاعًا ظرفيًا أو مصلحيًا، بل امتدادًا طبيعيًا لدوره التاريخي كقوة اجتماعية مستقلة.

فالاتحاد يعتبر أن الديمقراطية الاجتماعية شرطٌ للديمقراطية السياسية، وأنّ حرية التنظم ليست مجرّد حق، بل أساس للفعل المواطني والمساءلة.

ومن هذا المنطلق، أعلن الاتحاد موقفًا صريحًا من قرارات تعليق نشاط الجمعيات الحقوقية، واعتبرها تهديدًا مباشرًا للحريات وعودة إلى منطق الإقصاء والتحكّم في الفضاء العمومي.

لماذا استهداف المجتمع المدني اليوم؟ تحليل في الأسباب والرهانات

يمكن تفسير موجة التضييق الأخيرة عبر ثلاثة مستويات مترابطة:

1. عودة نزعات الهيمنة على الفضاء العام بذريعة "المصلحة الوطنية" أو "الأمن القومي"، وهو منطق يُعيد إنتاج الدولة الأحادية ويُقزّم التعددية.

2. الخوف من الرقابة المجتمعية التي تمارسها الجمعيات تجاه الفساد وسوء التصرف في الموارد العمومية وانتهاكات الحقوق.

3. سياسة الإلهاء والتشويه من خلال اتهام الجمعيات بالتمويل المشبوه لتبرير إخضاعها أو تفكيكها، بدل إصلاح آليات المراقبة المؤسسية.

بهذا المعنى، فإن استهداف المجتمع المدني ليس سوى جزء من معركة أوسع ضدّ استقلالية الفضاء العمومي، وضدّ كل ما يُمثّل سلطة رقابية موازية لسلطة الدولة.

من الدفاع إلى المبادرة: نحو مجتمع مدني شريك لا خصم

إنّ المجتمع المدني ليس خصمًا للدولة، بل هو شريك أساسي في إعادة بناء الثقة الوطنية وفي بلورة سياسات تشاركية تضمن توازنًا بين الحرية والمسؤولية.

وعندما يتراجع المجتمع المدني، تتراجع معه المواطنة والمساءلة والعدالة الاجتماعية، وتُفسح الساحة أمام السلطوية.

الحلّ ليس في تقييد الجمعيات، بل في تفعيل الشفافية، وتمكينها من الموارد القانونية، وتشجيعها على المبادرة في التنمية، والتعليم، والثقافة، ومكافحة الفساد.

المجتمع المدني والقضايا العادلة: البعد الكوني للنضالات من أجل التحرر

لم يقتصر دور المجتمع المدني في تونس على الفضاء الوطني الضيّق، بل امتدّ إلى القضايا الكونية العادلة وفي مقدّمتها القضية الفلسطينية التي ظلّت دائمًا جزءًا أصيلاً من الضمير الجماعي للتونسيات والتونسيين. فقد كان الاتحاد العام التونسي للشغل، ومعه مكونات المجتمع المدني التقدّمي، في الصفوف الأمامية للدفاع عن حقّ الشعب الفلسطيني في الحرية وتقرير المصير، سواء من خلال المواقف السياسية الثابتة، أو عبر أشكال تضامن ميدانية تجاوزت الشعارات إلى الفعل المباشر.

وفي هذا السياق، برزت مبادرة أسطول صمود التي تجسّد إرادة شعبية عربية ودولية لكسر الحصار الجائر على غزة برًا وبحرًا، باعتبار أن التضامن ليس مجرّد دعم إنساني، بل فعل مقاوم في وجه الاحتلال وسياسة التجويع والعقاب الجماعي. وقد لعب مكوّنات المجتمع المدني التونسي دورًا محوريًا في دعم هذه المبادرات، مؤكدًا أن الدفاع عن الحريات والحقوق لا يتجزأ: من تونس إلى فلسطين، الحرية واحدة، والظلم واحد، والمعركة واحدة.

من أجل جبهة وطنية للدفاع عن الحرية

تونس اليوم أمام مفترق طرق حقيقي. فإمّا أن نحافظ على روح الثورة وديمقراطية الفضاء العام، وإمّا أن نعود إلى مربع الصوت الواحد والفكر الواحد.

وعليه، فإنّ واجب النقابات والجمعيات والمثقفين والجامعيين والشباب هو:

رفض كل أشكال الترهيب والتشهير؛

التمسك بمنجزات الثورة؛

الدفاع عن الفضاء المدني الحرّ؛

تحصين المجتمع من العودة إلى الدولة الأحادية؛

المطالبة بتطبيق القانون لا بتأويله لتكميم الأصوات.

إن الاتحاد العام التونسي للشغل يؤكد بوضوح: لن نسكت على خنق الحريات، ولن نقبل بقبر الصوت المواطني، ولن نسمح بعودة تونس إلى الحكم الفردي.

فتونس التي نريدها هي دولة قانون لا دولة تعليمات، ومواطنة لا ولاءات، وفضاء عام حيّ لا صحراء صامتة.

المرسوم عدد 88 تحت مجهر الواقع:

من قانون للحرية إلى أداة للتضييق

نصرالدين ساسي

أصدر الاتحاد العام التونسي للشغل منذ أيام بيانًا شديد اللهجة عبّر فيه عن رفضه القاطع لقرار السلطات القاضي بتعليق نشاط المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES) لمدة شهر، واعتبره «إجراءً جائرًا يمسّ من حرية العمل الجمعياتي ويستهدف أحد أبرز مكونات المجتمع المدني في تونس».

وأكد الاتحاد في بيانه أن هذا القرار «يأتي في سياق متواصل من التضييق على الجمعيات المستقلة والفاعلة في الشأن العام، وعلى رأسها المنتدى التونسي والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (ATFD)»، مذكّرًا بأنّ استهداف المجتمع المدني تحت طائلة المرسوم عدد 88 لسنة 2011 يمثّل انحرافًا خطيرًا عن روح النصّ الذي وُضع أصلاً لضمان حرية الجمعيات واستقلالها.

وأضاف المكتب التنفيذي الوطني في ذات البيان أن «ما تتعرض له هذه الجمعيات ليس سوى حلقة جديدة في مسار التضييق على الأصوات الحرة والهيئات المدافعة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحقوق النساء، والتي كانت دائمًا في طليعة القوى المدنية المطالبة بالعدالة الاجتماعية والمساواة».

واعتبر الاتحاد أنّ «المساس بحرية التنظيم ليس شأنًا قطاعيًا بل قضية مجتمعية تمسّ كل التونسيين»، مؤكّدًا تضامنه التام مع كل الجمعيات المستقلة التي تواجه قرارات تعليق أو مضايقات إدارية تحت ذرائع قانونية واهية.

المرسوم 88: من ضمان للحرية إلى أداة للرقابة

صدر المرسوم عدد 88 لسنة 2011 في سياق الثورة التونسية كأحد أبرز المكاسب التشريعية في مجال الحريات العامة. فقد كرس المرسوم، في فصوله الأولى، حق كل مواطن ومواطنة في تأسيس الجمعيات والانضمام إليها بحرية، واعتمد مبدأ التصريح عوض الترخيص، ليقطع مع عقود من الوصاية الأمنية والرقابة السياسية.

كما نصّ فصله السادس بوضوح على أنه «لا يجوز للسلطات العمومية أن تعرقل نشاط الجمعيات أو تعطّله بصفة مباشرة أو غير مباشرة»، وجعل الفصل الخامس والأربعين من القضاء الجهة الوحيدة المخوّلة لتعليق أو حلّ الجمعيات، بعد إنذار كتابي معلّل.

غير أنّ الممارسة الإدارية والسياسية في السنوات الأخيرة ذهبت في الاتجاه المعاكس، إذ تحوّل المرسوم تدريجيًا من نصّ ضامن للحريات إلى وسيلة للضغط والتقييد، عبر تأويلات فضفاضة تتعلّق بتمويل الجمعيات أو «نشاطها السياسي».

جمعيات في مرمى القرارات الإدارية

القرار الأخير بتعليق نشاط المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لم يكن معزولًا. فقد سبقه قرار مشابه شمل الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، إحدى أقدم المنظمات النسوية في البلاد، والتي لعبت دورًا تاريخيًا في الدفاع عن حقوق النساء والمساواة والحريات الفردية. كما طالت الضغوط جمعيات أخرى مثل «أصوات نساء» و«منامتي» وغيرها من الجمعيات التي اشتغلت على قضايا النوع الاجتماعي، والعدالة البيئية، والشفافية الاقتصادية، وهي مجالات تُعتبر اليوم حساسة سياسيًا واجتماعيًا.

تُتهم هذه الجمعيات بتجاوز مجالها الجمعياتي أو بتلقّي تمويل أجنبي دون ترخيص مسبق، رغم أن المرسوم 88 لا ينصّ على أي نظام ترخيص مسبق للتمويل، بل يكتفي بفرض الشفافية والإعلان عنه عبر التقارير السنوية.

وبذلك، تُستعمل بنود المرسوم خارج سياقها القانوني الأصلي لتبرير قرارات تعليق إداري تمسّ جوهر حرية التنظيم.

المفارقة بين النص والممارسة

من منظور قانوني، كل قرار إداري بتعليق نشاط جمعية هو تجاوز صريح للمرسوم نفسه، لأنّ الفصل 45 يربط مثل هذه الإجراءات حصريًا بالقضاء، ولا يخول لأي جهة تنفيذية اتخاذها من تلقاء نفسها.

أما الحجج المتعلقة بـ«النشاط السياسي» أو «التمويل الأجنبي»، فهي بدورها لا تشكل خرقًا مباشرًا للمرسوم إلا في حالة وجود إثباتات قانونية قاطعة بتمويل أحزاب أو مرشحين، وهو ما لم يحصل في أي من الملفات المطروحة حاليًا.

بهذا المعنى، الخرق الحقيقي اليوم ليس من جانب الجمعيات، بل من جانب الإدارة التي تجاوزت نص القانون، محوّلة نصًّا تقدّميًا إلى أداةٍ للتضييق على العمل الجمعياتي.

نحو انكماش الفضاء المدني

ما يجري اليوم لا يتعلق بملف إداري محدود، بل بتحوّل أعمق في علاقة الدولة بالمجتمع المدني. فتونس، التي كانت تُقدَّم بعد الثورة كنموذج للحرية الجمعياتية في المنطقة بدأنا نشهد الآن انكماشًا تدريجيًا في الفضاء المدني المستقل حيث يُعاد تعريف النشاط الجمعياتي بما يتماشى مع منطق الولاء لا الاستقلالية وتُفرّغ الأدوار الرقابية للجمعيات من مضمونها الحقيقي في مراقبة السياسات العمومية، خاصة في ملفات الفقر، والهجرة، والبيئة، وحقوق النساء.

إنّ هذا التحوّل يمسّ مباشرة مبدأ التعددية الذي شكّل إحدى الركائز والمطالب الملحة لما بعد 2011، ويهدّد بالتالي بانغلاق المجال العام في وجه المبادرات المدنية الحرة، ليُختزل العمل الجمعياتي في ما هو «مقبول» سياسيًا وإدارياً.

الاتحاد: الحريات المدنية خط أحمر

أعاد الاتحاد العام التونسي للشغل التذكير في بيانه بأنّ «الحق في التنظيم والعمل الجمعياتي هو امتداد طبيعي للحق النقابي»، وأنّ ضرب الجمعيات المستقلة هو خطوة تمهيدية لضرب كل أشكال التنظيم الاجتماعي والمدني.

وجاء في البيان: «إنّ تعليق نشاط المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أو الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات،
ليس مجرد قرار إداري، بل هو مؤشر خطير على تراجع الحريات العامة والحق في التنظيم، وهو مسّ مباشر بالمكاسب الديمقراطية التي دفع التونسيون ثمنها نضالًا وتضحيات.»

ودعا الاتحاد كل مكونات المجتمع المدني والمنظمات الوطنية إلى التصدي لأي محاولة لتجريم أو تقييد العمل الجمعياتي،
مؤكّدًا أن «الحرية النقابية والحرية الجمعياتية وجهان لعملة واحدة، لا يمكن التفريط في أحدهما دون المساس بالآخر».

نحو مقاربة مدنية جديدة

تُظهر عديد التجارب بأن الضغط على الفضاءات المدنية والعمل الجمعياتي سيضعف مستويات الثقة بين مختلف الأطراف وسيبني مناخا متوترا بعيدا عن مقتضيات المسؤولية الرقابية بحسب مقتضيات الشفافية والمساءلة ومن هنا تتنزل ضرورة التحرك لتقديم مقترحات على غرار إرساء هيئة وطنية مستقلة لتنظيم العمل الجمعياتي ومراجعة الإجراءات الإدارية بما يضمن احترام القضاء واستقلاليته وتفعيل فصول المرسوم 88 كما وُضعت سنة 2011: لحماية الجمعيات وتأمين دورها ومساهمتها في البناء الديمقراطي.

إنّ المرسوم 88 على غرار عديد النصوص والمراسيم الأخرى يكيفها الإستعمال والتأويل الدي قد يحيد بها عن جوهرها التنظيمي والقانوني وكما قال الاتحاد العام التونسي للشغل في ختام بيانه: «المساس بحرية الجمعيات ليس مسألة قانونية فحسب، بل هو مسّ بجوهر الديمقراطية نفسها،فحين يُصادر صوت المجتمع المدني، تُصادر معه القدرة الجماعية على الحلم والإصلاح والمحاسبة.»

بتعليق نشاط المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

تلقى المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية مساء اليوم 27 أكتوبر 2025 مراسلة رسمية تُعلمه بتعليق نشاطه لمدة شهر بنفس الصياغة الجاهزة التي طُبّقت على عدد من الجمعيات والمنظمات.

ورغم التزام المنتدى، كعادته، بكل التراتيب القانونية والإدارية، فإننا نؤكد أن ما نتعرض له منذ أفريل 2025 من سلسلة متواصلة من التدقيقات المالية والجبائية ليس سوى حلقة جديدة في مسار التضييق على الفضاء المدني المستقل، ومسعى وقح لإخضاع الأصوات الحرّة التي رفضت المبايعة وظلت وفية لقيم العدالة والكرامة.

إننا كأفراد وكمجموعة نُجدّد اليوم تمسكنا الثابت بمبدأ مقاومة الظلم والتمييز، ووقوفنا الدائم إلى جانب كل النضالات الاجتماعية والمدنية والحقوقية في بلادنا. وسنظل كما كنّا دائمًا في الصفوف الأمامية مع المظلومات والمظلومين مؤمنين بأن الانحياز لاصحاب واجب مستمر

لقد راكمنا هذا الالتزام عبر تجاربنا في مساندة النضالات الاجتماعية قبل الثورة وبعدها وتغذّى هذا الإصرار من تضحيات الشهداء والجرحى والمساجين وكل من ناضل من أجل تونس الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

إن ما يحدث اليوموما قد يحدث غدًا لن يرهبنا ولن يُضعف عزيمتنا أينما كنّا — داخل منظمتنا، في الشوارع، أو في أي مكان سنظل أوفياء للمظلومين والمظلومات أكثر إصرارًا على رفع أصواتهم.ن، وأكثر ارتباطًا بهمومهم.ن وآمالهم.ن.

فمن يظن انه قادر على كسر إرادتنا لا يدرك عزيمتنا ولا يفقه مواقعنا، كنا ومازلنا حيث نفخَر ونتمسّك بمبادئنا ومواقعنا المنحازة لأصحاب الحقوق.

نعلن التزامنا بقرار تعليق النشاط لمدة شهر ابتداء من اليوم، ونطعن فيه باعتباره قرارا تعسفيا ظالما، ونواصل التزامنا بقضايا شعبنا على الدوام الحرية لجميع المظلومات والمظلومين

الكرامة للجميع

تونس، في 28 أكتوبر 2025

عريضة وطنية

على إثر قرار تجميد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمدة شهر بقرار إداري جائر، تعبّر المنظمات والجمعيات والأحزاب والشخصيات المستقلة الموقعة على هذه العريضة عن تضامنها الكامل مع المنتدى، وتدين بشدّة هذا الإجراء التعسّفي الذي يندرج ضمن سياسة ممنهجة لاستهداف منظمات المجتمع المدني والفاعلين في الدفاع عن الحقوق والحريات.

يمثّل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ركيزة أساسية في متابعة النضالات الاجتماعية، وتوثيق الانتهاكات، والدفاع عن الحق في الشغل والكرامة والعدالة الاجتماعية. وتجميد نشاطه يمثل اعتداءً مباشرًا على مكتسبات الثورة وعلى حرية العمل الجمعياتي المضمونة دستورياً وقانونيًا.

يأتي هذا القرار ليؤكد استمرار النهج الحكومي في التضييق على الفضاء المدني، بعد تعليق نشاط الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات. وهو ما يعكس إرادة واضحة لإسكات الأصوات المدافعة عن الفئات الهشّة، والراصدة لانعكاسات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية على المواطنين.

ولا يمكن عزل هذا التصعيد عن المشهد العام المتأزم الذي تشهده البلاد، وخاصة في قابس التي تعيش اليوم على وقع كارثة بيئية وصحية غير مسبوقة بسبب التلوث الصناعي. وبدل أن تسارع السلطة إلى معالجة الأزمة، اختارت تحويل الأنظار نحو المنظمات التي تفضح حجم الانتهاكات، وتعري عجزها عن إيجاد الحلول العملية.

بناء على ما تقدم فإن الموقعات والموقعين على هذه العريضة يطالبون بالتراجع الفوري عن هذه القرارت الجائرة، ووقف سياسة الترهيب الإداري والقانوني تجاه المنظمات الوطنية المستقلة. كما يؤكدون استعدادهم للوقوف إلى جانب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات في كل الخطوات التي يتخذها للدفاع عن حقهم وحق جميع التونسيات والتونسيين في فضاء مدني حرّ وفاعل.

الإمضاءات

- المنظمات والجمعيات

1. الاتحاد العام التونسي للشغل
2. الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
3. ائتلاف صمود
4. الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية
5. الجمعية التونسية من أجل الحقوق و الحريات تمضي
6. الهيئة الوطنية للدفاع عن الحريات والديمقراطية
7. جمعية بيتي
8. جمعية كلام
9. جمعية تقاطع من أجل الحقوق والحريات
10. جمعية أخصائيون نفسانيون العالم-تونس
11. الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان
12. جمعية البوصلة
13. جمعية محامون بلا حدود
14. جمعية أنا يقظ
15. مبادرة موجودين للمساوات
16. جمعية نشاز
17. جمعية توحيدة بالشيخ
18. المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب
19. المرص الوطني للدفاع عن مدنية الدولة
20. دمج، الجمعية التونسية للعدالة والمساوات
21. منتدى التجديد
22. جمعية أصوات نساء
23. جمعية صحفيين نواة
24. المفكرة القانونية
25. جمعية إفريقية
26. لجنة اليقظة من أجل الديمقراطية

المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد يندد بتعليق نشاط المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

أصدر المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل، عقب اجتماعه يوم الثلاثاء 28 أكتوبر 2025، بيانًا عبّر فيه عن رفضه الشديد لقرار تعليق نشاط المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمدة شهر، والذي اتخذته السلطات يوم 27 أكتوبر 2025، معتبرا أن هذا الإجراء يندرج ضمن سلسلة من القرارات الجائرة التي استهدفت عددا من الجمعيات تحت طائلة المرسوم عدد 88.

وجاء في بيان المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد ما يلي :

« مرّة أخرى تستهدف السلطة جسما آخر من مكوّنات المجتمع المدني الناشط والحيّ باتخاذ قرار جائر يوم 27 أكتوبر 2025 بتعليق نشاط المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمدّة شهر، تواصلا مع سلسلة القرارات السابقة التي طالت عددا من الجمعيات تحت طائلة المرسوم عدد 88.

وإنّ المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام التونسي للشّغل المجتمع اليوم 28 أكتوبر 2025 :

1. يعبّر عن مساندته المطلقة للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ولكافّة مناضلاته ومناضليه وكلّ الخبراء والمختصّين المتعاونين معه، مشيدا بدوره الفاعل في توضيح الرؤى وتقديم البحوث والدراسات القيّمة ومتابعة القضايا الاجتماعية والحر على التعريف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعموم الشعب وللمهمّشين والمقصين منهم في المدن والأرياف على وجه الخصوص.
2. يعتبر هذا الإجراء الجائر حلقة جديدة في مسار التضييق على الفضاء المدني المستقل، وسعيا محموما لتكميم الأصوات الحرّة ومنع الرأي المخالف وتلجيم كلّ القوى المدافعة عن قيم الحرّية والعدالة والكرامة.
3. يتمسّك بحقّ المنظّمات والجمعيات في النشاط طالما كانت تحترم القانون وتقدّم الإضافة المجتمعية ويطالب السلطات بوقف هذه الإجراءات، والكفّ عن التعسّف في تأويل القانون وتوظيف ه ضدّ كلّ نفس حرّ.
4. يدين بشدّة حملات التشويه والشيطنة التي تطلقها أصوات مشبوهة لتجريم العمل المدني التطوّعي والذي لن يفضي إلاّ إلى تصحير الفضاء العام وتعميق احتكاره من قبل السلطة.»

الأمين العام نورالدين الطبوبي

المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد يعبر عن تضامنه الكامل مع الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

أصدر المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل، اليوم السبت 25 اكتوبر 2025، بيانا فيما يلي نصه الكامل:

« يعبر المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل عن تضامنه الكامل مع الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، ويعرب عن استنكاره الشديد لقرار تعليق نشاط الجمعية لمدة شهر، وهو قرار يأتي في سياق متواصل من التضييق على المجتمع المدني الحقوقي والاجتماعي، واستهداف الأصوات الحرة والناقدة في البلاد.

إنّ الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات قد راكمت تاريخًا نضاليًا ثريًا، ولعبت دورًا محوريًا في حماية حقوق النساء ومناهضة العنف بجميع أشكاله. ويُعدّ هذا القرار التعسفي تهديدًا مباشرًا لسلامة النساء اللواتي يلجأن إلى مراكز الاستماع التابعة للجمعية، وممسًّا خطيرًا بحرية التنظيم والمشاركة في الشأن العام.

كما يؤكد المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل وقوفه إلى جانب الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات في جميع الخطوات القانونية الرامية إلى الدفاع عن حقها في مواصلة رسالتها النضالية، دفاعًا عن قيم الحرية والعدالة والمساواة.»

عن المكتب التنفيذي الأمين العام

نورالدين الطبوبي

ميزانية 2026 إنضباط مالي وتقشف دون خيارات مستدامة وتشاركية فاعلة:

استمرار تراجع ميزانية الدعم ارتفاع حجم الدين العمومي وإشكالات في الشفافية والتشاركية

إعداد نصرالدين ساسي

تتقدّم تونس نحو سنة مالية جديدة محمّلة بالتحديات ذاتها: عجز مالي مزمن، كتلة أجور متضخّمة، استثمارات محدودة، وضغوط خارجية متزايدة. مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 لا يحمل انقلابًا في المنهج بقدر ما يعيد إنتاج المعادلة القديمة بين الانضباط المالي المفروض والاستقرار الاجتماعي الضروري. فبين سعي الحكومة إلى صياغة حدرة لميزانية 2026 عبر الإعلان عن إجراءات إجتماعية ومواصلة خفض الدعم وضبط النفقات، ومحاولتها طمأنة الداخل عبر تسوية أوضاع التشغيل الهشّ والزيادة في الأجور، تبدو السياسة المالية عالقة في منطقة رمادية: لا هي تقشف حقيقي، ولا هي سياسة رفاه.

التحليل المالي يظهر أن الأجور وخدمة الدين تبتلعان أكثر من ثلثي النفقات، فيما تتراجع ميزانيات التنمية والدعم. أما الانتدابات الجديدة وتسوية الأعوان الوقتيين وعملة الحضائر، فرغم عدالتها الاجتماعية، فقد تزيد هشاشة التوازنات إذا لم تُرفق بإصلاح هيكلي للوظيفة العمومية.

بين مقتضيات الانضباط المالي وضغوط الواقع الاجتماعي، تظلّ ميزانية 2026 اختبارًا جديدًا لإرادة الإصلاح في تونس: هل تكون الفرصة الأخيرة لبناء دولة عادلة ومنتجة، أم مجرّد جولة أخرى في دورة الإنفاق بلا إصلاح؟

في الطليعة ونفقات التنمية أقل من 10 ٪

تكشف القراءة الأولية في مشروعي ميزانيتي 2025 و2026 أن كتلة الأجور وخدمة الدين ما تزالان تهيمنان على نفقات الدولة، فيما تتراجع تدريجياً ميزانيات الدعم والاستثمار. وتحتل وزارات التربية، الدفاع، الداخلية، الصحة، التعليم العالي، الشؤون الاجتماعية، النقل، التجهيز، الفلاحة والمالية المراتب العشر الأولى من حيث الاعتمادات المرصودة، بما يعادل أكثر من نصف الميزانية العامة.

وتشير بيانات وزارة المالية إلى أن كتلة الأجور ستبلغ 25.2 مليار دينار سنة 2026 مقابل 24.3 مليار في 2025، أي بزيادة تقارب 878 مليون دينار. ورغم هذه الزيادة، يبقى الإنفاق على التنمية أقل من 10 % من النفقات، بينما تتجاوز خدمة الدين 20 مليار دينار، أي 34 % من الميزانية. ويرى خبراء أن استمرار هذا التوجه يكرّس ما يسمّى بـ«الانضباط المالي دون إصلاح اجتماعي»، إذ تُوجَّه الموارد لتغطية النفقات الجارية لا لتحفيز النمو أو خلق الثروة.

وبذلك تدخل تونس سنة مالية جديدة محكومة بثنائية مزمنة: الحفاظ على السلم الاجتماعي يمعزل عن الأطراف الإجتماعية مقابل تضييق هوامش الإصلاح الاقتصادي الحقيقي.

معطيات في سطور:

- كتلة الأجور 2026: 25.2 مليار دينار
- خدمة الدين العمومي: 20.9 مليار دينار (34%)
- ترتيب الوزارات: تربية – دفاع – داخلية – صحة – تعليم عالٍ – شؤون اجتماعية – نقل – تجهيز – فلاحة – مالية
- نفقات التنمية: أقل من 10% من الميزانية

تمويل الإستقرار أكثر من التنمية:

تؤكد المؤشرات أن ميزانية 2026 لم تخرج بعد من منطق إدارة الأعباء بدل توجيه الموارد نحو الإصلاحات المنتجة.

فالدولة ما تزال تموّل الاستقرار الاجتماعي أكثر مما تموّل التنمية، ما يجعل «الفرصة الأخيرة للإصلاح» معلّقة بقرار سياسي جريء يعيد ترتيب أولويات الإنفاق من الأجور إلى الاستثمار، ومن السداد إلى الإنتاج.

من جهة الإعتمادات : التربية والداخلية الانتدابات والتسويات في ميزانية 2026: خطوة اجتماعية أم عبء مالي جديد؟

أدرجت الحكومة في مشروع قانون المالية لسنة 2026 اعتمادات إضافية لتغطية تسوية التشغيل الهشّ وانتداب قرابة 23 ألف عون جديد، منها نحو 22 ألف خطة قارة لتثبيت الأعوان الوقتيين وعملة الحضائر.

وتقدّر الزيادة الناتجة عن هذه الإجراءات في كتلة الأجور بحوالي 878 مليون دينار، لترتفع الكلفة الإجمالية إلى 25.2 مليار دينار، أي 13.4 % من الناتج المحلي الإجمالي.

ورغم اعتبار هذه الخطوة «اجتماعية»، فإن خبراء يحذرون من تحوّلها إلى عبء دائم على المالية العمومية في غياب رؤية لإصلاح هيكلي للوظيفة العمومية يربط الانتداب بالإنتاجية والحاجة الفعلية للمرفق العام.

ويشير محللون إلى أن تسوية التشغيل الهشّ تبقى ضرورة إنسانية وعدلية، لكنها تفقد معناها إذا لم ترافقها سياسات استثمار وتنمية قادرة على خلق مواطن شغل مستدامة.

بين إنصاف الأعوان المؤقتين والحفاظ على توازنات الميزانية، تظلّ معادلة التشغيل رهينة إصلاح مؤجل ينتظر شجاعة القرار ووضوح الرؤية.

معطيات في سطور:

- انتدابات جديدة: ≈23 ألف خطة سنة 2026
- كتلة الأجور: 25.2 مليار دينار (13.4% من الناتج)
- تسوية تشمل: الأعوان الوقتيين وعملة الحضائر
- زيادة سنوية بالأجور: 878 مليون دينار

غياب الإصلاحات:

رغم وجاهة البعد الاجتماعي لتسوية التشغيل الهشّ، فإن غياب استراتيجية متكاملة للإصلاح الإداري يجعلها أقرب إلى حلّ ظرفي منه إلى سياسة دائمة.

فمن دون ربط التشغيل بالجدوى الاقتصادية وبإعادة هيكلة الوظيفة العمومية، قد تتحول هذه الخطوة إلى عبء جديد يُضاف إلى عبء الدين والأجور، بدل أن تكون مدخلاً لإرساء عدالة تشغيلية حقيقية.

الزيادة في القطاع الخاص لا صلة لها بقانون المالية 2026

رغم تزايد الحديث عن زيادات مرتقبة في أجور القطاع الخاص تزامنًا مع عرض مشروع قانون المالية لسنة 2026، يؤكد خبراء القانون الاجتماعي والمالية العمومية أن الإطار التشريعي للزيادات في القطاع الخاص منفصل تمامًا عن الميزانية العامة.

فمشروع قانون المالية لا يحدّد سوى نفقات الدولة وإيراداتها، ولا يتدخل في العلاقات الشغلية المنظمة بالاتفاقيات المشتركة بين المنظمات الاجتماعية.

وتتمّ مراجعة الأجور في القطاع الخاص حصريًا ضمن المفاوضات الاجتماعية الثلاثية بين الحكومة، الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، ثمّ تُدوَّن الزيادات المتفق عليها في اتفاقيات قطاعية تُنشر بالرائد الرسمي وتصبح ملزمة قانونًا.

ويشير الخبير في التشريع الشغلي عبد السلام النصيري إلى أنّ «أيّ إشارة إلى زيادات في القطاع الخاص ضمن مشروع الميزانية تُعدّ مجرّد توجّه سياسي أو توقع اقتصادي، لا التزامًا قانونيًا أو مالياً».

في المقابل، تعكس تصريحات الحكومة حول "رفع الأجور" رغبة في تهدئة المناخ الاجتماعي في سياق أزمة غلاء المعيشة وتآكل القدرة الشرائية، لكنها لا تُنشئ إلزامًا قانونيًا للقطاع الخاص.

النتيجة أنّ قانون المالية يرسم ملامح السياسة الاقتصادية الكلية، أما تحسين الدخل في القطاع الخاص فيظلّ رهين مفاوضة جماعية لا ميزانية عمومية.

قانون المالية 2026 ومعايير الشفافية

أثار خبراء في المالية العمومية ملاحظات حادّة بخصوص تراجع مستويات الشفافية والتشاركية في إعداد ونشر مشروع قانون المالية لسنة 2026، معتبرين أنّ هذه السنة شهدت انقطاعًا عن الممارسات الإيجابية التي بدأت منذ 2011.

وأشار أحد المختصين في المالية العامة إلى أنّ تونس، رغم تحسّنها النسبي

في انضباط نشر تقارير تنفيذ الميزانية، عادت هذه السنة إلى التراجع، إذ إنّ آخر تقرير نُشر يعود إلى شهر أوت، أي بتأخير يناهز ثلاثة أشهر عن المواعيد القانونية.

وأضاف الخبير أنّ مشروع قانون المالية تضمن ملاحق غير مفصّلة قطاعيًا، رغم أن هذه الملاحق تمثّل في المعايير الدولية ركيزة أساسية لتوسيع مجال الشفافية وربط النفقات بالسياسات العامة.

ولأول مرة منذ سنة 2011، لم يتمّ نشر التقرير المصاحب للميزانية للعموم، واكتفت وزارة المالية بتوزيعه على النواب دون تمكين المنظمات الاجتماعية والاقتصادية منه، ما اعتبره المتابعون انحرافًا عن مبدأ التشاركية في صياغة الخيارات المالية الكبرى.

كما لفت الخبير إلى أنّ محكمة المحاسبات لم تصدر تقريرها حول غلق ميزانية 2023، بسبب نقص الإمكانات البشرية والمادية، وهو ما يمسّ من حلقة المساءلة المؤسسية.

أما بخصوص التقرير التفسيري الذي أصدرته وزارة المالية حول مشروع الميزانية، فقد وُجِّه — على غير العادة — نحو محاور محددة مثل التشغيل والانتدابات، في حين غابت القراءة الشاملة لمختلف القطاعات.

ويُجمع الخبراء على أنّ الشفافية المالية ليست فقط في نشر الأرقام، بل في إتاحة المعطيات، وتوسيع الحوار حولها، وضمان النفاذ المتكافئ للمعلومات بين الحكومة والأطراف الاجتماعية.

ويرون أن الإشارة إلى "الزيادات في أجور القطاع الخاص" ضمن وثائق الميزانية مثال واضح على خلط المفاهيم بين المالية العمومية والسياسات الاجتماعية التعاقدية، ما يعكس حاجة ملحّة إلى إعادة بناء الثقة بين مؤسسات الدولة وشركائها الاجتماعيين.

إشارات سياسية

تراجع الشفافية في إعداد ميزانية 2026 لا يُقرأ فقط كمؤشر تقني، بل كإشارة سياسية إلى تقلّص مساحات الحوار داخل الدولة.

فحين تُغلق قنوات النفاذ إلى المعلومة، وتُحجب الوثائق عن المنظمات الاجتماعية، تتآكل الثقة في المسار المالي والإصلاحي برمّته.

إنّ استعادة الشفافية ليست ترفًا مؤسساتيًا، بل شرطًا لشرعية القرار العمومي، وضمانة أساسية لحوار اجتماعي قائم على الثقة لا على الإقصاء.

وبذلك يصبح سؤال المرحلة: هل تتجه تونس نحو ميزانية معلنة بالأرقام فقط، أم نحو سياسة مالية تُدار بعقلية المشاركة والمساءلة؟

معطيات في سطور

- آخر تقرير تنفيذ للميزانية نُشر في أوت 2025 بتأخير ثلاثة أشهر عن الآجال.
- لأول مرة منذ 2011 لم يُنشر التقرير المصاحب للميزانية للعموم.
- محكمة المحاسبات لم تُصدر تقرير غلق ميزانية 2023 لغياب الموارد.
- الملاحق المالية غير مفصّلة حسب القطاعات خلافًا للمعايير الدولية.
- التقرير التفسيري للوزارة ركّز على التشغيل والانتدابات وأغفل بقية المحاور.
- غياب الشفافية = تراجع الثقة والتشاركية في القرار المالي
- التوجهات الكبرى لتقرير ميزانية الدولة لسنة 2026
- إستمرار تراجع ميزانية الدعم وإرتفاع حجم الدين العمومي.

تكشف قراءة المؤشرات الكلية عن استمرار هشاشة المالية العمومية في تونس رغم محاولات التحكم النسبي في العجز. فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من 179 مليار دينار سنة 2024 إلى نحو 190 مليار سنة 2026، في حين تطورت الميزانية العامة من 58.7 إلى 61.4 مليار دينار، أي بزيادة اسمية لا تتجاوز 4.6%.

ورغم هذا النمو الطفيف، ظلت كتلة الأجور وخدمة الدين العمومي أكبر عناصر الضغط، إذ تمثلان مجتمعين قرابة نصف النفقات العامة. أما العجز المالي، فقد تقلص نسبيًا من -5.4% إلى -4.8% من الناتج المحلي، بفضل تقليص الدعم وتأجيل بعض النفقات، غير أن حجم الدين العمومي يواصل الارتفاع ليبلغ حوالي 73% من الناتج المحلي، ما يعكس هشاشة التوازنات وغياب هوامش مالية حقيقية للمناورة.

بذلك يتبيّن أن هيكلة الميزانية في الفترة المقبلة 2026 تقوم على معادلة دقيقة: محاولة الحفاظ على استقرار اجتماعي نسبي دون الخروج عن سقف الانضباط المالي المفروض.

لم تعد ميزانية الدولة في تونس مجرّد وثيقة مالية تُعرض في البرلمان، بل تحوّلت إلى مرآة لخيارات سياسية واجتماعية كبرى تعكس موازين القوى بين متطلبات الاستقرار الاجتماعي وضغوط التوازنات المالية.

ومن خلال مقارنة تطوّر النفقات بين التقرير السابق لسنة 2025 والتقرير الحالي لسنة 2026 حيث يتّضح أنّ البلاد تمرّ من منطق "الميزانية الاجتماعية" التي قامت على دعم الفئات الضعيفة وتمويل لألأجور والخدمات، إلى منطق "التحكّم المالي" (discipline budgé-taire) الذي يركّز على تقليص الدعم وترشيد الإنفاق والوفاء بالتزامات خدمة الدين (service de la dette).

ورغم تغيّر السياقات السياسية، فإنّ الثابت في لغة الأرقام هو تضخّم النفقات الجارية مقابل تراجع الاستثمار العمومي، واتساع الهوّة بين الدولة الاجتماعية المعلنة والدولة المالية الواقعية.

الاتجاه العام للنفقات

ارتفعت الميزانية العامة من 58.7 مليار دينار سنة 2024 إلى نحو 61.4 مليار دينار سنة 2026، أي بزيادة اسمية لا تتجاوز 4.6%، وهي أقل من معدلات التضخم المسجلة في نفس الفترة.

وتُظهر المقارنة أنّ كتلة الأجور (masse salariale) ظلت تتجاوز 40% من الميزانية العامة، مع ارتفاع طفيف في قيمتها الاسمية من 23.7 إلى 24.6 مليار دينار.

أما نفقات الدعم (subventions) فقد شهدت التراجع الأبرز، منتقلة من 11.9 مليار دينار سنة 2024 إلى 10.4 مليار فقط سنة 2026، في إطار سياسة رفع الدعم التدريجي عن المحروقات والمواد الأساسية.

بالمقابل، بقي الاستثمار العمومي (investissement public) في حدود 9 إلى 9.5% من الميزانية دون تحسن ملموس، في حين ارتفعت خدمة الدين العمومي بوتيرة سريعة لتبلغ 20.9 مليار دينار سنة 2026، أي ما يقارب 34% من الميزانية، وهو ما يجعلها تفوق الإنفاق على التنمية والتعليم والصحة مجتمعين.

هذه المؤشرات تترجم انتقالًا تدريجيًا من أولوية الإنفاق الاجتماعي إلى أولوية السداد المالي وضبط التوازنات المحاسبية.

تراجع الدعم

يعكس تطور ميزانيات الدعم والاستثمار والتأجير تحولا بارزا في فلسفة السياسة المالية التونسية. فالدعم الذي كان يمثل إحدى ركائز الدولة الاجتماعية تراجع باطراد من 11.9 إلى 10.4 مليار دينار، أي انخفاض يقارب 13% خلال ثلاث سنوات، وهو ما يعني تحميل الفئات الضعيفة جزءًا من كلفة الإصلاح المالي دون توفير بدائل تحويلية مباشرة.

أما الاستثمار العمومي، ورغم ارتفاعه الطفيف من 5.4 إلى 5.8 مليار دينار، فإنه لا يزال دون المستوى المطلوب لتحريك النمو أو خلق مواطن شغل مستدامة، ويظل رهين التمويل الخارجي وتعقيد الإجراءات الإدارية.

في المقابل، استقرّت كتلة الأجور في حدود 24 مليار دينار، ما يعكس محاولة الحكومة تجميد الانتدابات الجديدة مقابل الحفاظ على السلم الاجتماعي مع النقابات.

هذا التوازن الهش بين الأجور والدعم والاستثمار يعكس ما يمكن تسميته بسياسة "التحكم الاجتماعي بالحد الأدنى" (gestion sociale mini-male): أي الحفاظ على السكون دون قدرة حقيقية على الإنعاش.

إصلاح المؤسسات العمومية

يُعتبر إصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية أحد المحاور الكبرى التي برزت في ميزانيتي 2025 و2026، بعد أن تحوّلت هذه المؤسسات إلى أحد أهم مصادر الضغط على المالية العمومية.

فحسب تقارير وزارة المالية، يتجاوز مجموع ديون المؤسسات العمومية 18 مليار دينار، منها نحو الثلث تجاه الخزينة العامة، وهو ما دفع الحكومة إلى اعتماد مقاربة مزدوجة تقوم على الدمج وإعادة الهيكلة من جهة، وتحرير بعض الأنشطة تدريجيًا من جهة أخرى.

تشمل هذه المقاربة مراجعة منظومات الدعم المتقاطعة في قطاعات الكهرباء والطاقة والنقل، وتحسين الحوكمة المالية في مؤسسات مثل االستاغ» و»الصوناد» و»الستير» عبر عقود أهداف (contrats-pro-grammes) جديدة.

لكن هذه الإصلاحات تبقى مرتهنة بتمويلات وشروط خارجية في ظل غياب رؤية وطنية شاملة تراعي الطابع العمومي والاجتماعي لهذه المرافق.

فالتحدي اليوم ليس تقنيًا فقط، بل اجتماعي وسيادي أيضًا، بين إنقاذ المؤسسات من الإفلاس وضمان استمرار خدماتها دون خصخصة مقنّعة أو تحميل كلف الإصلاح للفئات محدودة الدخل.

الزيادات في الأجور والخيارات الجبائية

خصصت ميزانية 2026 اعتمادات إضافية لتغطية كلفة الزيادات في الأجور في ثلاثة قطاعات رئيسية: الوظيفة العمومية، التربية والتعليم العالي، والصحة، بكلفة تناهز 720 مليون دينار، موزعة على أقساط تفاوضية تمتد بين 2024 و2026.

وتُقدَّم هذه الزيادات باعتبارها جزءًا من سياسة «التهدئة الاجتماعية» الضرورية لتفادي موجات الاحتقان، لكنها في المقابل تعمّق الضغط على الميزانية وتقلّص هامش التمويل المتاح للاستثمار العمومي.

أما على المستوى الجبائي، فقد حافظت المنظومة (système fiscal) على طابعها غير العادل، إذ لم تُدرج إصلاحات هيكلية كبرى رغم التوصيات المتكررة. فالمجهود الجبائي ظل متمركزًا حول الضريبة على الدخل والأداءات غير المباشرة، في حين بقيت الجباية على الثروة والاقتصاد الموازي والأنشطة الريعية محدودة أو شبه غائبة.

بهذا المعنى، تواصل الدولة تمويل الزيادات الاجتماعية بالاعتماد على موارد ظرفية بدل إصلاح جبائي عميق يعيد التوازن بين الجباية العادلة والإنفاق المسؤول، مما يجعل الاستقرار المالي هشًّا وقابلًا للاهتزاز عند أول أزمة اقتصادية أو سياسية.

التوازنات والرهانات

يتأكد من خلال هذه المقارنة أنّ خدمة الدين العمومي أصبحت البند الأسرع نموًا، متجاوزة 20 مليار دينار سنة 2026، وهو ما يحدّ من قدرة الدولة على تمويل سياسات اجتماعية أو استثمارات تنموية حقيقية.

كما يبرز استمرار غياب العدالة الجبائية، إذ تُفرض إجراءات تقشف على النفقات في حين تتأخر الإصلاحات التي تستهدف المداخيل الكبرى والاقتصاد غير المنظم.

وبذلك، يصبح التوازن الاجتماعي هشًّا، والمواطن يواجه ارتفاع الأسعار مقابل تقلّص الدعم وضعف الأجور، فيما تتعمّق تبعية القرار المالي للمانحين الدوليين على حساب البرامج الوطنية.

قانون التقشف والانضباط

بين سنتي 2024 و2026، تكشف الميزانية التونسية عن تحوّل عميق في فلسفة الدولة: من دولة راعية إلى دولة مراقِبة، ومن مالية اجتماعية إلى مالية منضبطة غير أنّ هذا الانضباط قد يتحول إلى تقشّف اجتماعي إذا لم يُرفَق بسياسات دعم مباشر وإصلاح جبائي عادل.

ومن أبرز الملاحظات ههنا هي المتمثلة في تواصل تجاهل توجيه الاستثمار العمومي نحو القطاعات المنتجة والجهات المهمّشة بما يعيد التوازن بين العاصمة والداخل.

كذلك عدم إصلاح منظومة الدعم من خلال التعويض المباشر للفئات الضعيفة من خلال إقرار أشكال جديدة لنجاعة هده المنظومة ايضا ضعف المجهود المتعلق بتعزيز العدالة الجبائية بدمج الاقتصاد الموازي وتوسيع الوعاء الجبائي بدل الضغط على الطبقات الوسطى. وعدم مراجعة هيكلة الدين العمومي لتخفيف أعبائه عبر مفاوضات وجدولة جديدة طويلة الأمد. وغياب ربط الميزانية بأهداف التنمية المستدامة والعدالة المناخية لتمويل الانتقال العادل في القطاعات المنتج

عبد الجليل الهاني رئيس لجنة المالية والميزانية في البرلمان لـ «الشعب»

ما تضمنته نسخة مشروع المالية من إجراءات تبقى ناقصة ولا تحل المشاكل والصعوبات بل تخفف منها فقط

* حوار: لطفي الماكني

أثار مشروع قانون المالية لسنة 2026 ومنذ وصول نسخته إلى مجلس نواب الشعب الكثير من الجدل والنقاشات بين مختلف مكونات المجتمع لغياب عديد من المؤشرات والأرقام والمعطيات اذ لم يرفق بالوثائق المصاحبة والتي كانت تعتمد سابقا لتقديم تفسيرات الحكومة في علاقة بموارد الميزانية والإجراءات المزمع اتخاذها وهو ما كان محور حديث رئيس لجنة المالية والميزانية في البرلمان النائب عبد الجليل الهاني لـ «الشعب» إذ قدم قراءته الأولى لتلك النسخة من خلال محاور وملفات تحتاج إلى حوار معمق مع الحكومة وتحديدا وزارة المالية وبقية الوزارات والمنهجية التي ستعتمدها اللجنة عند دراسة مختلف أبواب الميزانية وما سيطرح من تعديلات واضافات على مشروع قانون المالية للسنة القادمة.

*** أثيرت عديد التساؤلات والانتقادات بخصوص مشروع قانون المالية 2026 إذ اعتبرته دون آفاق تنموية أو جبائية عادلة فكيف كان تفاعل لجنة المالية مع النسخة التي تسلمتها من الحكومة؟**

ـ المصافحة الأولى التي كانت للجنة المالية والميزانية مع وثيقة مشروع قانون المالية 2026 بينت ان نسخة المشروع لا تختلف عن سابقاتها في الأبواب والاهداف والمحاور فهي مكررة بنفس العناوين الكبرى وهي كذلك للحقيقة متداولة في أغلب دول العالم ولا تقتصر على بلادنا الا ان ذلك لا يحجب عنا كون ما تضمنه المشروع من اجراءات تبقى ناقصة ولا تحل المشاكل والصعوبات الموجودة انما هي تحاول التخفيف منها اذ ان الظروف المعيشية اليوم مكلفة في ظل غلاء الأسعار والفوئد البنكية المرتفعة وخاصة نسبة الفائدة المديرية وما لها من انعكاسات سلبية على الاستثمار وبالتالي فإن ما تطرحه الحكومة من حلول تبقى علاجية وليست وقائية أي لابدّ من القضاء على أسباب الفقر والبطالة وانعدام العدالة الاجتماعية بين الفئات والجهات لتكريس شعار الدور الاجتماعي للدولة فعليّا.

وان كنا ندعم بعض الاجراءات المتضمنة في مشروع قانون المالية مثل الاهتمام بالفئات الهشة ومحدودة الدخل وفاقدة السند وذوي الإعاقة فإننا نرى ان اعتماد نفس الآليات سيجعل وضعية تلك الشرائح من المجتمع باقية كما هي في حين أنّ المطلوب هو برامج للنهوض بها مرة واحدة واخراجها من دائرة الهشاشة والخصاصة وذلك بدفع الاستثمار العام والخاص واحداث مواطن الشغل الذي يعطي القيمة المضافة للجميع ويحسن من أوضاعها دون الحاجة المستمرة إلى المساعدات والاعانات.

*** مرة أخرى سيُقْرض البنك المركزي خزينة الدولة فهل سيستمر مثل هذا الوضع وما له من انعكاسات سلبية معلومة للجميع؟**

ـ هذا الاقتراض ينطبق عليه القول «الاستثناء الذي أصبح مؤبّدًا» إذ أنه للمرة الثالثة يتم طلب من البرلمان الموافقة على الاقتراض من البنك المركزي ومن شأن هذا التوجه ان يزيد من نسبة التضخم بإعتبار ان تلك الاموال المقرضة لا يقابلها انتاج وخلق الثروة يستفيد منها الجميع بل ستكون في وضعية انتاج لا يغطي الطلبات والحاجيات ما يعني ارتفاع الأسعار وتدني المقدرة الشرائية للمواطنين.

ومما يزيد من تلك الوضعية هو بقاء نسبة الفائدة المديرية دون التخفيض منها من قِبل البنك المركزي المتخوف بدوره لعدم وضوح عديد المؤشرات وسيبقى يترقب موفى السنة الحالية ليتحقق من عديد المعطيات والأرقام التي على أساسها يتخذ قراره بخصوص النسبة المديرية المعتمدة.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار كذلك أن التضخم المستورد انخفض في العالم وهناك نوع من الركود في أسعار المواد الأولية ونصف المصنعة ويمكن القول ان نسبة التضخم مستقرة إلى حد الآن زيادة على ان مشروع ميزانية السنة الحالية (2025) وضع كفرضية معدل 77 دولارًا لبرميل النفط والى حد موفى أوت بلغ 70 دولارًا ومن المرتقب ان يستمر في التراجع الى ما دون ذلك الرقم بما يوفر اعتمادات مالية مهمّة كانت تذهب الى المحروقات واستيراد المواد الاساسية ومن اهم اسباب العجز التجاري والتضخم الحاصل والذي له تداعيات سلبية على مستوى عيش المواطنين.

*** لماذا غاب التناغم بين مشروع قانون مالية 2026 وانطلاقة المخطط الخماسي للتنمية 2026 ـ 2030؟**

ـ المخطط الخماسي للتنمية يجب المصادقة عليه قبل تنفيذه لكن ما تجدر الإشارة اليه ان مشروع الميزانية يكشف ان الدولة خصصت ما قيمته 300 مليون دينار كاعتمادات لبعض الوزارات لانجاز عدد من المشاريع وتمويل مخططاتها المستقبلية.

*** لكن اللجنة لم تصلها أغلب الوثائق المصاحبة والتي على أساسها يكون عملها في دراسة مشروع الميزانية؟**

ـ طلبنا من وزارة المالية ضرورة ارسال جميع الوثائق المصاحبة لمشروع قانون المالية والميزانية قبل الانطلاق في اشغال اللجنة كما هو معروف ومتداول في السنوات الماضية إذ كان يتمّ النقاش قبل إعداد مشروع الميزانية في محاوره الكبرى لكن هذا لم يحصل الآن ونؤكد أن التنسيق مرحلة مهمّة حتى لا تكون عديد مشاريع الفصول مسقطة ودون ما يفكر فيه النواب باعتبارهم يمثلون ناخبيهم من المواطنين ومن هذا المنطلق فإننا سنخصّص حيّزا مهمًّا من أشغال اللجنة في البداية للنظر في مدى انجاز وتنفيذ ميزانية 2025 والتوقف عند أسباب عدم تنزيل او تفعيل بعض الفصول والنقاش في إمكانيات تعديلها او تنقيحها لأن الغاية ليست المصادقة على الفصول دون معاينة مدى نجاعتها وتحقيق الاهداف التي سنت من أجلها.

*** يرى أغلب والخبراء والمختصين ان الترفيع في الأجور دون مفاوضات اجتماعيّة لن يحسّن من دخل الأجراء ومستوى عيشهم فكيف ستتصرف اللجنة مع مثل هذا الأمر الذي يحدث لأول مرة؟**

ـ مشروع الفصل هو الذي سيقرّ الترفيع في مرحلة أولى ويمكن اعتباره إعلان نوايا على أنني أتوقع وهذا حسب رأيي أن قيمة الزيادات ان كانت في القطاع العام أو القطاع الخاص ستحدد لاحقا وبعد إجراءات مفاوضات مع الاطراف الاجتماعية المعنية مباشرة بتلك الزيادات التي ستكون ملزمة للجميع بعد حصول الاتفاق عليها.

*** ما هي الإمكانات المتاحة أمام النواب لتحسين محتوى فصول المشروع وتخفيف الضغوطات المتزايدة على معيشة المواطنين؟**

ـ نحن كلجنة مالية وميزانية ونواب البرلمان سنعمل على تكريس انتظارات المواطنين وبقدر ما نراعي الإكراهات والضغوطات التي تعرفها البلاد الا اننا لن نتراخى في المطالبة بتنفيذ المطالب الشعبية لجميع فئات المجتمع من أجراء في القطاعين العامّ والخاصّ والمتقاعدين وتخفيف عبء الضرائب التي كانت في عديد الاحيان استثنائية لكنها أصبحت دائمة ونذكر هنا ان مشروع ميزانية السنة الماضية اقترح النواب تمرير 22 فصلا استفادت منه الفئات الهشة ومحدودة الدخل ومن اهمها إعادة النظر في جدول الضريبة على الدخل زيادة على حرصنا ان تكون القروض المصادق عليها لصالح الجهات والمناطق والاحياء الشعبية للنهوض بمحيطهم وبنْيتهم التحتية.

وإعطاء أولوية تمكين أصحاب الشهادات العليا من الاندماج في سوق الشغل ودعم الجهود والاجراءات للحد من نسبة بطالتهم وهذا عنصر مهمّ له آثار إيجابية على عديد المجالات اقتصادية واجتماعية إن كانت مباشرة للفئات أو الجهات ومن هذا المنطلق نحرص على التنسيق مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم عند عقد الجلسات المشتركة لدراسة مختلف أبواب مشروع الميزانية 2026.

بالتّلميح والتّصريح

وضوح المعطيات لنجاعة الإجراءات

* لطفي الماكني

طرح عدم إرفاق مشروع قانون مالية 2026 بوثيقة شرح الأسباب الكثير من التساؤلات لدى نواب غرفتي التشريع لأنها تمثل أحد «المراجع» الهامة المعتمد عليها عند إنطلاق اللجان في دراسة مختلف أبواب مشروع ميزانية الدولة للسنة القادمة وهذا المعمول به سابقا وفي غيابها تبقى أغلب «الفرضيات» المقدمة من قبل الحكومة في حاجة إلى مزيد التوضيح والتفاصيل.

كما أن عدم إرفاق تلك الوثيقة التفسيرية لن يمكن أغلب المكونات الاجتماعية والاقتصادية من متابعة ما تطرحه الحكومة بخصوص ما ستضعه من آليات وقوانين لتنفيذ برامجها وكذلك ودائما في علاقة بتلك الموكانات تقديم ملاحظاتها ومقترحاتهاللتعديل والمراجعة قبل المصادقة النهائية عن المشروع برمّته ودخوله حيّز التنفيذ وضرورة أن تنجز كامل هذه المراحل وفق مسار واضح بكل تفاصيله لأن تركها إلى ما بعد مصادقة غرفتي التشريع سيجعل آليات التنفيذ تعود مرّة أخرى لمن وضع تلك الفصول في مكاتب مغلقة لا إطلاع لديها عن واقع المجتمع أو هي تعرفه ولا ترى حاجة للإستئناس أو الأخذ بمقترحات من يمثلونه من تلك المكونات التي أشرنا إليها بداية والتي عبّرت في أغلبها عن المطالبة بتوفير تلك الوثيقة كما هو متداول في الميزانيات السابقة حتى لا يكون مآل العديد من مشاريع الفصول إمّا الصعوبة في تطبيقها او عدم القبول بها والأمثلة عن ذلك كثيرة مما ينجر عنه الالتجاء إلى التعديل والتنقيح وما يأخذه من جهد وإضافة وقت ومصالح المتعاملين مع الادارات الرسمية المجبرة على تنفيذ القوانين منذ المصادقة عليها ودخولها حيّز التنفيذ مع بداية كل سنة جديدة.

ولا يمكن تحقيق نتائج أو نجاعة من جملة مشاريع فصول قانون مالية 2026 المقترحة من قبل الحكومة الموزّعة على مجالات عدة في ظل عدم توسيع دائرة الاستماعات الى الأطراف المعنية مباشرة بأوباب الميزانية لأنها الأقدر على تقديم الصورة الأقرب للواقع عن القطاعات التي تمثّلها وصعوباتها وانتظارات وتطلعات منظوريها بعيدا عن الفصول المسقطة تحت مسمّيات لا تراعي المتغيرات والصعوبات المنجرة عنها والمنعكسة اليوم في تردي مستوى معيشة أغلب شرائح المجتمع وتراجع المقدرة الشرائية وغياب الاهتمام بالمحيط والبيئة كأولوية تضمن سلامة صحّة المواطنين.

الحكومة تُرفّع نفقات الأجور بـ3.6٪ سنة 2026 وسط خطط لإبقاء كتلة الأجور مُستقرة

وات - سترصد الحكومة اعتمادات بعنوان نفقات التأجير في حدود 25267 مليون «م د»، مقابل 24389 م د منتظرة لسنة 2025، أي بزيادة بنسبة 3.6 بالمائة.

واكدت وزارة المالية في تقريرها حول مشروع ميزانية الدولة 2026، ان كتلة الاجور ستستقر في حدود 13ر4 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي السنة القادمة، مقابل 14ر1 بالمائة منتظرة في سنة 2025، و13ر9 بالمائة مسجلة في سنة 2024.

وتتأتى الزيادة في الاعتمادات، من مجهود استثنائي للمساهمة في دعم التشغيل وضمان العمل الآلي عبر الانتدابات وتسوية وضعيات التشغيل غير القار لحوالي 51878 خطة منها 22523 خطة إضافية جديدة بعنوان سنة 2026، وفق التقرير.

وتتضمن هذه التقديرات مواصلة تجسيم برنامج تسوية وضعية عمال الحضائر (قسط جديد بحوالي 12942 خطة) ومواصلة تجسيم برنامج إدماج الاساتذة والمعلمين النواب بالمدارس الابتدائية والاعدادية والمعاهد من خلال تطبيق المرسوم عـدد 21 لسنة 2025 (13837 خطة) وحاملي الإجازة التطبيقية (2601 خطة) وتسوية وضعية أساتذة التربية البدنية (1066 خطة) بالإضافة إلى المرشدين والقيمين وأعوان المخابر المتعاقدين (1226 خطة). كما تشمل تسوية وضعية الدكاترة (1350 خطة) قسط 2026، منها 740 خطة لوزارة التعليم العالي و54 خطة للتعليم العالي الفلاحي و56 خطة للتعليم العالي العسكري و500 خطة لبقية الوزارات.

والى جانب الانتدابات الجديدة وتسوية وضعيات التشغيل غير القار، تم رصد اعتمادات ضمن النفقات الطارئة وغير الموزعة لتغطية الانعكاس المالي للبرنامج الجديد للترفيع في المرتبات والأجور في القطاع العام على مدى 3 سنوات (2026 2028-).

وسيتم في المقابل مواصلة العمل على ترشيد كتلة الأجور وذلك أساسا عبر مواصلة تنفيذ البرامج المتعلقة بإعادة توظيف الموارد البشرية من خلال الحراك الوظيفي إضافة إلى تشجيع الانتفاع بعطلة لبعث مؤسسة.

لجنة التخطيط الاستراتيجي تتداول بخصوص منهجية العمل في إطار النظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026

عقدت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية اليوم الاثنين 27 أكتوبر 2025 جلسة مشتركة مع أعضاء لجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم في إطار النظر في ما عُرض عليهما من مهمات من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026، وذلك بحضور السيد صابر الجلاصي رئيس اللجنة، والسيد صالح السالمي المقرر ، وأعضاء اللجنة السادة طارق مهدي وحمدي بن عبد العالي وشفيق عزالدين الزعفوري ومعز برك الله وسامي الحاج عمر، بالإضافة إلى عدد من النواب من غير أعضائها.

وفي بداية الجلسة، أكّد أعضاء مكتبي اللجنتين الأهمية البالغة التي تكتسيها مثل هذه الجلسات باعتبارها تمثل فرصة للبرلمان بغرفتيه للتداول على مستوى اللجان بصفة مشتركة حول إحدى أبرز المحطات التي ينتظرها الشعب التونسي كل سنة والمتمثلة في دراسة مشروع ميزانية الدولة قبل المصادقة.

كما عبّر المتدخّلون عن استعداد كافة أعضاء اللجنتين للعمل معا وفق منهجية تشاركية أساسها التنسيق المحكم والتعاون والتكامل بما يضمن النجاعة في العمل وخاصة الجدوى من المقترحات المزمع تقديمها وبالتالي تحقيق أكثر قدر ممكن من المساهمة في الاستجابة إلى تطلعات المواطنين وانتظاراتهم وخاصة في المناطق ذات المؤشرات التنموية الضعيفة. واكّدوا مدى تجسيم ذلك للتوجّهات التي انبنى عليها مخطط التنمية 2030-2026 وتأسيسه لمقومات الدولة الاجتماعية العادلة التي تسعى الوظيفتان التنفيذية والتشريعية إلى إرسائها وفق رؤية تشاركية.

وتمّ التطرق خلال المداخلات إلى جملة من النقاط والمسائل المنهجية في إطار الاستعداد للجلسات التي ستعقدها اللجنتان في قادم الأيام للاستماع إلى أعضاء الحكومة حول المهمات المعروضة على أنظارهما من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 لكل من وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة التجهيز والإسكان ووزارة النقل.

وإثر التداول والنقاش، تمّ الاتفاق على موعد مبدئي لعقد جلسة مشتركة للاستماع إلى وزير التجهيز والإسكان حول مهمة الوزارة لسنة 2026 على أن يتم التنسيق لاحقا لضبط باقي المواعيد.

الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
La Ligue Tunisienne pour la Défense des Droits de l'Homme

تونس في 24 أكتوبر 2025

بـــــلاغ
عقد مؤتمر فرع الحمامـــات

تعلم الهيئة المديرة للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أنّه تقرر عقد مؤتمر فرع الحمامات الأحد 23 نوفمبر 2025، بداية من الساعة 10.00 صباحا بنزل إقامة الحمامات "Hôtel Résidence Hammamet". ويفتح باب الترشح لعضوية الفرع من يوم الإثنين 10 نوفمبر 2025 إلى غاية يوم الخميس 20 نوفمبر 2025.

فعلى كل راغب في الترشّح لعضوية هيئة الفرع، توجيه مطلب في الغرض إلى رئيس الرابطة عبر البريد على العنوان التالي : عمارة الناسيونال مدرج A الطابق 6، الزاوية بين شارع فرنسا عدد 2 وشارع جمال عبد الناصر عدد1، مكتب 161 و162 تونس 1000، أو بإيداعها في مكتب الضبط بالمقر المركزي.

وطبقا للفصل 16 من النظام الداخلي يشترط في المترشح أن يكون حاصلا على أخر بطاقتي إنخراط (02) تم تسليمها من طرف الفرع.

ويعتبر هذا البلاغ استدعاء شخصيّا لكلّ المؤتمرين.

عن الهيئة المديرة للرابطة
الكاتب العام
محي الدين لاغة

عمارة الناسيونال الطابق 6، الزاوية بين شارع فرنسا عدد 2 وشارع جمال عبد الناصر عدد 1، مكتب 161 و162 تونس 1000
www.ltdh.tn ☎ 71 258 000 71 257 005 contact@ltdh.tn

لم يدْرجوا في الانتدابات الجديدة

«من طالت بطالتهم» من خريجي الجامعات يطالبون بتعديل نسخة مشروع قانون مالية 2026 قبل المصادقة عليه

* لطفي الماكني

طالب مجددا خريجو الجامعات ممن طالت بطالتهم بإدراجهم ضمن الانتدابات المعلن عنها في نسخة مشروع قانون المالية لسنة 2026 والذي أشار إلى ما يزيد عن 51 ألفًا ما بين انتدابات وتسوية وضعيات لم يكونوا من ضمنها رغم أنهم كانوا أول من دعا الى انتدابهم في المؤسسات العمومية إلا أن الذي حصل هو مجرد وعود وتطمينات منذ سنوات دون ان تتحول إلى اجراءات فعلية كما يتردد باستمرار في الخطاب الرسمي من قبل أغلب المسؤولين.

وتزامنت تحركات من «طالت بطالتهم» من خريجي الجامعات مع تقديم عدد من نواب البرلمان بطلب استعجال النظر في المبادرة التشريعية التي قدمت منذ سنة 2023 في علاقة بآليات انتدابهم على دفعات وتمسك النواب دعما لمطالب من «طالت بطالتهم» بأن تخصص جلسة عامة لتمرير تلك المبادرة التشريعية قبل انطلاق مناقشات الميزانية.

* العدل والإنصاف

تمسك المحتجون من خريجي الجامعات بأن يتم تعديل مشروع قانون المالية لسنة 2026 باتجاه التنصيص على انتدابهم في الوظيفة العمومية وليس فقط في القطاع الخاص كما هو في النسخة الاصلية من المشروع واستغربوا من استثنائهم دون غيرهم اذ ان تفاصيل الانتدابات المدرجة في ميزانية سنة 2026 شملت تقريبا مختلف الوضعيات المتراكمة إلا خريجي الجامعات الذين طالت بطالتهم على مدى سنوات وبتعاقب الحكومات لم يعرف هذا الملف أي مسار جدي لتسويته مرة واحدة رغم ما أبداه الآلاف «ممن طالت بطالتهم» من استعداد للقبول بمختلف المبادرات على أساس الانتداب مثل غيرهم الذين عرفوا الاستقرار المهني والاجتماعي.

وفسروا تشبثهم بتعديل نسخة مشروع قانون المالية في علاقة بتسوية ملفهم بكون أول المؤشرات الجدية والفعلية كالانتداب هو تخصيص الاعتمادات المالية في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعرفها البلاد لأن غياب ذلك التنصيص كما هو الحال بالنسبة إلى بقية الاصناف المدرجة في مشروع قانون المالية للسنة القادمة يعني استثناءهم مرة أخرى وهذا لن يقبلوا به لذلك عبروا مجددا عن ضرورة تمرير المبادرة التشريعية المقدمة الى البرلمان منذ سنة 2023 وبقيت في انتظار المصادقة عليها لتكون نافذة لاحقا مثل غيرهم من الاصناف المشمولين بالانتدابات والتسوية على أساس الاعتمادات المالية لميزانية السنة القادمة.

* أولويات

يسعى نواب البرلمان الذين تقدموا بمطلب استعجال النظر في مقترحهم لتشغيل خريجي الجامعات المعطلين عن العمل إلى أن يحظى ذلك المقترح بأولوية تمريره على المصادقة قبل التفرغ لماراطون الجلسات العامة وقبلها جلسات اللجان والاستماع لأعضاء الحكومة وتجدر الإشارة هنا إلى أن طلب الاستعجال بالنظر يقدم للمرة الثانية من قبل النواب خاصة أن تفاصيل المقترح تنص على أن انتدابهم يكون على ثلاثِ دفعات وفي ذلك مراعاة من قبل خريجي الجامعات رغم ظروفهم الصعبة والضغوطات والاكراهات التي دائما ما تعلل بها الجهات الرسمية عدم تسوية ملفهم.

كما اقترحوا ان يخضع الانتداب إلى حملة من الأولويات مرتبطة بسنة التخرج وسن الخريجين المدرجين في منصّة توضع للغرض مثل ما كان بالنسبة إلى الاطنان الاخرى من معلمين وأساتذة نواب ودكاترة معطلين عن العمل مع تشبثهم بالانتداب المباشر دون تناظر بعد ان طالت هذه الآلية عديد الانتقادات والمؤاخذات للإخلالات التي عرفتها والتي زادت من معاناتهم المستمرة منذ سنوات.

وتشير إلى نسخة مشروع قانون المالية 2026 التي وصلت الى البرلمان تضمنت توجه الحكومة في باب الانتدابات إلى أنها ستشمل أكثر من 51 ألفا من عديد الاصناف في وضعيات هشة إلا أن خريجي الجامعات ممن طالت بطالتهم لم يدرجوا ضمن هذه الانتدابات والتسويات وهو ما دفعهم إلى القيام بتحركات احتجاجية سلمية للتسريع لمعالجة ملفهم.

البطالة في تونس:

مسكّنات الميزانية ووهم الشركات الأهلية

تظل البطالة في تونس، وخاصة في صفوف حاملي الشهادات العليا، المعضلة الاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي غذّت حركات الاحتجاج لعقود. ورغم خطورة الأزمة، التي تؤكدها الأرقام، بقيت هذه المعضلة مُغيّبة عن الأولوية الحقيقية للدولة، التي تكتفي برفع شعارات «العدالة الاجتماعية» وتقديم حلول لا تتناسب وحجم التحدي، أبرزها التعويل على الشركات الأهلية كآلية لـ«خلق الثروة».

✓ الأرقام تكشف التجاهل والمأساة الهيكلية

رغم أن الأرقام تتجاوز بكثير الإحصائيات التي يقدمها المعهد الوطني للإحصاء، فإن أحدث البيانات تكشف عن تواصل مأساة البطالة الهيكلية، حيث يراوح المعدل العام مكانه حول 15.3% (في الثلاثي الثاني من 2025)، وهو رقم يتضاعف بشكل صارخ ليتجاوز 24% في صفوف حاملي الشهائد العليا.

هذه الأرقام، التي تفضح عمق الأزمة، لا يقابلها في الأجندة الرسمية سوى وعود فضفاضة وإجراءات ترقيعيّة.

المؤشر الأوضح لتغييب هذه المعضلة هو التخصيص المالي في مشروع قانون المالية لسنة 2026. فرغم أن المشروع يرفع شعار التشغيل ومحاربة البطالة، فإن جلّ الاعتمادات الموجّهة للامتصاص الفوري للمعطلين تقتصر على خطط لفتح انتدابات في الوظيفة العمومية (51,878 خطة، يتركز معظمها في وزارات ذات طابع إداري، أو تسوية وضعيات عالقة: منها النواب والحظائر وغيرهم..). هذه الحلول هي مجرّد مسكنات أو حلول ترقيعية ظرفية، تزيد من تضخم كتلة الأجور، ولا تخدم برنامجاً حقيقياً لـ «خلق الثروة» القائمة على الإنتاج والاستثمار.

إن غياب ميزانيات ضخمة ومحفّزة لدعم القطاعات المنتجة التي تُعد المحرك الأساسي لـلتشغيل المستدام، يثبت أن الأولوية المالية لا تزال للتوازنات المحاسبيّة على حساب الأولوية الاجتماعية.

✓ الشركات الأهلية: تهافت الحل ووهم «العدالة الاجتماعية»:

في سياق هذا التجاهل المالي الصّارخ، يبرُز رهان السلطة على الشركات الأهلية كنموذج جديد للتنمية الجهوية. لكن هذا الرهان يواجه انتقادات حادة من الخبراء ومنظمات المجتمع المدني، ما يثبت تهافته وفشله في أن يكون حلاً جذرياً:

1. محدودية التمويل: رغم أهمية الحديث عن الشركات الأهلية كآلية لـ «تدعيم العدالة الاجتماعية»، فإن المخصصات المالية الموجهة لدعمها في قانون المالية 2026 (كالاعتماد الإضافي بقيمة 35 مليون دينار) تظل بعيدة عمّا يستوجبه التمويل المطلوب لمعالجة بطالة مئات الآلاف من الشباب. ان هذا التمويل المحدود يعكس تخبّط السلطة وعجزها عن تحويل هذا النموذج إلى قاطرة اقتصادية.

2. الفشل في خلق الثروة: يرى أغلب المتابعين والمهتمين، من منظمات وخبراء وأهل الاختصاص، أن نموذج الشركات الأهلية، في ظل غياب الإطار الاقتصادي العام المحفز والاستقرار التشريعي، ليس إلا شكلاً جديداً من الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على امتيازات الدولة (كالأراضي الاشتراكية أو تمويلات الصندوق الوطني للتشغيل)، دون أن يكون قادراً على المنافسة أو خلق الثروة الحقيقية. وقد وصفها البعض بـ«أداة لصناعة الأوهام»، خاصة وأن وتيرة تأسيسها ما تزال دون الأهداف المرسومة بعد سنوات من إقرارها.3. تضييق الأفق التنموي: يركز هذا النموذج على مشاريع ذات طابع اجتماعي/فلاحي محدود، متجاهلاً قطاعات المستقبل (التكنولوجيا، تصدير الخدمات، الاقتصاد الأخضر) التي تحتاج إلى آليات تمويلية وتشريعية متطورة، وليس إلى مشاريع جماعية صغيرة مهددة بالتعثر البيروقراطي والإجرائي.

✓ تنظيم النضال لفرض الحق في الشغل

تثبت أرقام الميزانية وتجارب النماذج «البديلة» مثل الشركات الأهلية، أن السلطة تكتفي بالشعارات الفخمة دون التزام مالي أو رؤية اقتصادية واضحة لـمعالجة البطالة.

إن «الحق في الشغل»، كأحد أبرز مطالب الثورة، لا يُنتزع إلا عبر تنظيم صفوف المعطلين عن العمل، أولا وقبل كل شيء. الدعوة اليوم هي إلى رصّ الصفوف وتأسيس جبهة نضالية موحدة ترفض الحلول الوهمية، وتفرض على الدولة الانتقال من الإجراءات الترقيعية إلى استراتيجية استثمار حقيقية ترتكز على الشفافية وتخصيص الميزانيات الكافية للتشغيل كأولوية وطنية قصوى.

شريف خرايفي
الأمين العام لاتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل

فصل جديد من استهداف النقابيين :

نقلة تعسفية للأخ نوفل رحيم ومصادرة مقر نقابة مستشفى الهادي الرايس

علمت الشعب نيوز أن الأخ نوفل رحيم الكاتب العام للنقابة الأساسية لمستشفى الهادي الرايس لأمراض العيون بالعاصمة وعضو الجامعة العامة للصحة كان ضحية للاستهداف والتضييق عبر إقرار نقلة تعسفية ضده بسبب نشاطه والتزاماته النقابية والعمالية.

ولم تكتف إدارة المستشفى بهذا الإجراء التعسفي بل تجاوزته لتقوم بمصادرة مقر مكتب النقابة بالمستشفى ومعداته في ضرب سافر للقوانين والحقوق الدستورية، فضلا عن استجواب عضوة النقابة الأساسية الأخت مريم رحيم للأسباب نفسها.

خطوة تصعيدية أصرت عليها الإدارة بالتأكيد ستكون لها تداعيات سلبية ومؤثرة على المناخ الاجتماعي في المؤسسة وفي القطاع الذي يشهد هذه الفترة غليانا بسبب تنامي ظاهرة انتهاك الحق النقابي وتراكم مشاكل شغيلته المهنية والاجتماعية.

صبري الزغيدي

الجامعة العامة للصحة تدعو منظوريها الى التجند ضد الظلم والتعسف

الشعب نيوز / صبري الزغيدي - دعت الجامعة العامة للصحة كافة الهياكل النقابية والمنخرطين إلى الاستعداد للدفاع عن الحق النقابي والتصدي لكل أشكال التعسف والظلم بكل الوسائل النضالية المشروعة ودعم كل النضالات الجهوية والوطنية بما في ذلك الإنخراط في الإضراب العام دفاعا عن الحق النقابي و المفاوضة الجماعية .

واستعرضت الجامعة العامة في بيان ما يشهده قطاع الصحة من تدهور خطير للمناخ الاجتماعي وغياب للحوار الجدي بخصوص مطالب واستحقاقات العاملين بالقطاع إضافة إلى ما تشهده الساحة من تضييق ممنهج على العمل النقابي وعلى النقابات في أداء دورها في الدفاع عن منظوريهم.

ولفتت الجامعة إلى السابقة الخطيرة التي أقدمت عليها المديرة العامة المعهد الهادي الرايس لأمراض العيون على غلق مقر النقابة الأساسية في تجاوز صارخ لكل القوانين والأعراف الوطنية والدولية ، وتسببت في وضع الأخ نوفل رحيم الكاتب العام للنقابة الأساسية المعهد الهادي الرايس وعضو الجامعة العامة للصحة على ذمة الإدارة الجهوية للصحة بتونس بمقتضى قرار صادر عن وزير الصحة بدعوى «ضرورة العمل».

الجامعة اعتبرت هذا القرار إجراء تعسفيا وضربا للعمل النقابي واستهدافاً ممنهجا يهدف إلى ترهيب النقابيين وثنيهم عن أداء دورهم القانوني في الدفاع عن منظوريهم، وأمام هذا الوضع الخطير، مجنددة بهذه الممارسات التي تستهدف العمل النقابي والنقابيين وللاتحاد العام التونسي للشغل، داعية سلطة الإشراف إلى التراجع عن قرار النقلة للأخ نوفل رحيم وفتح مقر النقابة الأساسية بمعهد الهادي الرايس.

الفرع الجامعي للصحة بتونس يعلن عن سلسلة من الاحتجاجات دفاعا عن الحق النقابي وعن كرامة الاعوان

أعلن الفرع الجامعي للصحة بتونس حمل الشارة الحمراء بكافة المؤسسات الصحية بالجهة و تنظيم إجتماعات عامة لتوضيح أسباب التصعيد الذي يشهده القطاع خلال هذه الفترة ومحاولات استهداف النقابيين.

كما قرر الفرع الجامعي للصحة تنظيم تحرك جهوي إحتجاجي، يتوج بندوة صحفية لفضح هذه الممارسات أمام الرأي العام .

وتأتي هذه القرارات دفاعا عن الحق النقابي وعن كرامة الاعوان، خاصة في ظل السابقة الخطيرة التي مست من حرية العمل النقابي عندما أقدمت المديرة العامة لمعهد الهادي الرايس لأمراض العيون على غلق مكتب النقابة الأساسية بالسلاسل الحديدية، تزامنا مع قرار تعسفي من سلطة الإشراف بنقل الأخ نوفل رحيم، كاتب عام النقابة الأساسية وعضو الجامعة العامة للصحة، من مكان عمله بالمعهد نحو الإدارة الجهوية للصحة بتونس.

و إعتبر الفرع الجامعي للصحة بتونس أن هذه الممارسات لا تستهدف شخصا بعينه، بل تهدف أساسا إلى إرباك الهياكل النقابية وإلهائها عن القيام بدورها الحقيقي في الدفاع عن منظوريها، خصوصا وأنها تأتي في اليوم نفسه الذي انعقدت فيه ندوة إطارات قطاع الصحة بجهة تونس، والتي خصصت لمناقشة الملفات الحارقة التي تهم أعوان الصحة وظروف عملهم.

كما أبرز الفرع الجامعي أن هذا التزامن ليس صدفة، بل رسالة واضحة تريد ضرب العمل النقابي المناضل والتشويش على تحركات الهياكل الشرعية المنتخبة، مؤكدا أن مثل هذه التصرفات الاستفزازية لن تثني النقابيات والنقابيين عن واجباتهم في الدفاع عن القطاع والعاملين فيه، ولن تنجح في تحويل وجهة النقاش عن جوهر الأزمة الصحية الحقيقية المتمثلة في تدهور البنية التحتية، ونقص الموارد البشرية، وغياب رؤية إصلاحية شاملة.

كما حمل الفرع الجامعي للصحة بتونس سلطة الإشراف والمديرة العامة كامل المسؤولية عن هذه الممارسات التي تهدد السلم الاجتماعي داخل المؤسسات الصحية.

صبري

قطاع البنوك والمؤسسات المالية في إضراب عام يومي 3 و4 نوفمبر 2025

وحدة القطاع النقابي تتحدى التجاهل وتطالب بالزيادة العادلة

على وقع احتجاجات متصاعدة، يستعد العاملون في قطاع البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين لخوض إضراب عام يومي 3 و4 نوفمبر 2025، مطالبين بزيادات عادلة في الأجور، احترام الحقوق النقابية، وفتح المفاوضات الاجتماعية. ويأتي هذا التحرك بعد سلسلة اجتماعات عامة وجلسات نقابية مكثفة شهدت تصويتًا بالإجماع على تنفيذ الإضراب، في خطوة نادرة تعكس حجم الاحتقان الاجتماعي داخل القطاع.

الإصرار على الحق النقابي

في جلسة عامة بتاريخ 11 أكتوبر 2025 بدار الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس، أكّد العاملون أن تمادي الإدارات في خرق القوانين والاتفاقيات المشتركة للبنوك والتجاهل المستمر للمفاوضة الجماعية يمثل خرقًا صارخًا لمبادئ الحوار الاجتماعي. ورفع المشاركون شعارات تقول:
«وحدتنا سبيلنا للزيادة في الأجور»، مؤكدين أن مطالبهم ليست طموحًا فرديًا، بل حقوقًا مشروعة نص عليها الدستور والاتفاقيات الدولية.

المجلس القطاعي: بوابة التحركات النقابية

في إطار التحضير للإضراب، انعقد المجلس القطاعي للجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية والتأمينات FGBEF-UGTT يوم 16 أكتوبر 2025 برئاسة الأخ الطاهر المزي، الأمين العام المساعد المكلف بالقطاع الخاص، وبحضور ممثلي الفروع الجامعية والنقابات الأساسية.
وأكد البيان الرسمي الصادر عن المجلس أن انسداد مسار التفاوض الجماعي وتحجيم الحوار الاجتماعي يمثل تهديدًا مباشرًا لاستقرار القطاع، وحمّل المجلس البنكي والمالي والجامعة التونسية لشركات التأمين المسؤولية الكاملة عن أي توتر اجتماعي قد ينجر عن هذا التعطيل المتعمد.
كما أشار المجتمعون إلى أن حق المفاوضة الجماعية وتطبيق الفصل 412 من المجلة التجارية هو حق مضمون، وأي انتهاك له يعد تراجعًا عن مكتسبات نضالية تاريخية.

جميع المؤسسات الكبرى في القطاع متضامنة

أظهرت الاجتماعات العامة في البنوك والمؤسسات المالية وحدة صف قوية استعدادًا للإضراب:
نقابة تأمينات BH: اجتماع بتاريخ 9 أكتوبر 2025، أكد أعضاء الجامعة العامة استعدادهم التام لخوض الإضراب والدفاع عن حقوق العاملين.
البنك التونسي العربي الدولي (BIAT) والبنك الوطني الفلاحي (BNA) وبنك QNB والبنك التونسي السعودي (TSB) ونقديات تونس (SMT Monétique): جميعها شهدت جلسات عامة أظهرت توافقًا بالإجماع على الإضراب ورفع المطالب العادلة.

وفي جلسات النقابات، تم التركيز على فتح المفاوضات الاجتماعية، ترسيم الأعوان، تحسين ظروف العمل، وحماية الحق النقابي من أي تدخل إداري.

أرقام وتقديرات

تشير إحصاءات غير رسمية إلى أن القطاع يضم أكثر من 30 ألف عامل وعاملة، يغطيون كافة البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين. ويؤكد النقابيون أن النسبة العظمى منهم شاركت بالفعل في الاجتماعات العامة، وأن الاستجابة للإضراب ستكون واسعة على مستوى كل المؤسسات.
وقد أعلن الأخ سامي الصالحي، الكاتب العام للفرع الجامعي للبنوك والمؤسسات المالية:
«نحن مستعدون للتحرك بكل الوسائل القانونية المشروعة، فالتراجع عن الحق النقابي وضرب المفاوضة الجماعية أمر غير مقبول.»

مطالب القطاع واضحة ومحددة:

1. ترميم الأجور وفق المسألة الريعية الفعلية لسنتي 2023-2024 وبداية 2025، بما يعيد جزءًا من القدرة الشرائية المنهارة.
2. ضمانات مؤسسية ضد النقل التعسفي وسحب المنح عند غلق الوكالات أو دمجها بفعل الرقمنة، واحترام بنود الاتفاقية المشتركة القطاعية.
3. روزنامة تفاوضية مُلزمة بمراحل ومواعيد محددة، مع حضور الأطراف المرجعية (المجلس البنكي والمالي، سلطة الإشراف، والبنك المركزي عند الاقتضاء).
4. تحسين ظروف العمل وتقليص الضغط المفرط بالأهداف، وربط نظم المكافآت بآليات عادلة وشفافة لا تُعاقب الحالات الاجتماعية أو الصحية.

رسالة واضحة للإدارات

جددت النقابات تحذيرها من استمرار التعنت الإداري والمماطلة، مؤكدة أن رفض الحوار والنقاش الجدي يعد تهديدًا مباشرًا لاستقرار القطاع وسلامته المهنية. وأكد المجلس القطاعي أن الإضراب يومي 3 و4 نوفمبر سيكون محطة حاسمة لفرض حقوق العاملين وإعادة التوازن الاجتماعي.
وذكر الأخ الطاهر المزي: «الاتحاد العام التونسي للشغل لن يتنازل عن حماية الحقوق النقابية والمطالب العادلة، والإضراب ليس هدفًا بحد ذاته بل وسيلة لاستعادة كرامة الموظفين وضمان العدالة الاجتماعية.»

خاتمة: اختبار حقيقي للحوار الاجتماعي

مع اقتراب موعد الإضراب، يبدو أن قطاع البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين يترقب أيامًا ساخنة، في اختبار حقيقي لمصداقية الحوار الاجتماعي وقدرة الإدارة على الاستجابة لمطالب العاملين.
ويبدو أن رسالة النقابات واضحة وصارمة: «وحدتنا سبيلنا للزيادة في الأجور، والدفاع عن الحقوق النقابية واجبنا المشترك».
وبين الاحتقان والإصرار على المطالب، قد تتحول الأيام المقبلة إلى مفترق طرق للقطاع المالي التونسي، بين التراجع عن الحقوق أو الاحتكام إلى التحرك النقابي الجماعي لإعادة التوازن الاجتماعي.

الأخ أحمد الجزيري، الكاتب العام الجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية

لسنا نطلب امتيازات، بل حقًّا بسيطًا: استرجاع ما اقتُطع منّا، وترميم قدرتنا الشرائية التي انهارت

تستعدّ البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين في تونس لإضراب عام يومي 3 و4 نوفمبر 2025، بعد إعلان الجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل عن فشل كل محاولات التفاوض وتعطّل المسار الاجتماعي داخل أحد أهم شرايين الاقتصاد الوطني.

وفي تصريح مطول لموقع الكتيبة، قدّم الأخ أحمد الجزيري، الكاتب العام للجامعة، سردًا دقيقًا لخلفيات هذا التحرّك، مؤكدًا أنّ القرار لم يكن يومًا غاية بقدر ما كان خيارًا اضطراريًا بعد استنفاد كل السبل.

"نُضرب لأنّ جيوبنا تآكلت وحقوقنا أُهملت"

قال الجزيري إنّ الإضراب أساسًا مرتبط بملف ترميم الأجور التي تضررت بشكل كبير خلال السنتين الأخيرتين بفعل التعديلات الضريبية التي حملها قانون المالية لسنة 2025، والتي اقتطعت مبالغ هامة من الرواتب الصافية لموظفي القطاع البنكي.

وشدد على أنّ هذه الاقتطاعات جاءت في سياق ارتفاع غير مسبوق للأسعار، إضافة إلى التضخّم المالي في نسب الفائدة البنكية على القروض السكنية والاستهلاكية، ما جعل أغلب الإطارات والعملة ينهون الشهر مثقلين بالديون ويعيشون بين "الروج" والقروض، كما يفقدون تدريجيًا قدرتهم على الاستهلاك والعيش الكريم.

> "لسنا نطلب امتيازات، بل حقًّا بسيطًا: استرجاع ما اقتُطع منّا، وترميم قدرتنا الشرائية التي انهارت"، يضيف الجزيري.

ضغط مهني بلا سقوف... وإعادة هيكلة بلا ضمانات

اشار الكاتب العام إلى أنّ الأزمة المالية الفردية تتقاطع مع أزمة مهنية هيكلية: قطاع يعيش تحوّلًا رقميًا سريعًا أفرز إغلاقًا متزايدًا لعدد من الوكالات

البنكية ودمج أخرى، وهو ما تسبّب في نقل تعسّفي لأعوان إلى مدن أخرى بعشرات الكيلومترات، وإسقاط منح كانت تمثّل جزءًا من الراتب إضافة إلى الضغط المهني المتفاقم في نقاط العمل المتبقية واعتماد أهداف تشغيلية (Targets) لا تراعي واقع السوق ولا إنسانية الأعوان.

وكشف الجزيري أنّ العديد من الإطارات يعملون ما بين 50 و60 ساعة أسبوعيًا، في ظل رقابة لصيقة وتهديد ضمني للأجور والامتيازات عند أي تراجع ظرفي للأداء أو عند حصول وضعيات اجتماعية أو صحية استثنائية.

"كنا دائمًا في الصفوف الأمامية... واليوم نُجازى بالتجاهل"

ذكر الجزيري بالدور الوطني للقطاع البنكي خاصة خلال جائحة كوفيد19- حيث بقيت الشبابيك مفتوحة رغم الخطر الصحي. كما تم تأمين الخدمات المالية بشكل متواصل في الأزمات المناخية والفيضانات. أما في الأعياد والمواسم، فتمّ تمديد ساعات العمل حفاظًا على الدورة الاقتصادية.

> "قدّمنا شهداء من أعواننا... ولم نتوقف يومًا عن خدمة الشعب. اليوم نطالب فقط بالإنصاف."

مفاوضات غائبة... وانسداد متعمد للملف

وأوضح الأخ الجزيري بأنه بالرغم من كل ما تقدّم، فإنّ الردّ الإداري ظلّ سلبيًا. وأكد على ان الجامعة استوفت كافة الحلول، ،سبق لها أن راسلت المجلس البنكي والمالي ووزارة المالية ورئاسة الحكومة والبنك المركزي. وعقدت جلسات تمهيدية وطلبت روزنامة واضحة، غير أنّ الطرف المقابل لم يقدم أي مقترحات عملية ولا تحديد دقيق للنسب وآجال التفاوض، وذلك ما يعكس عدم الجدية في التعاطي مع المطالب المشروعة.

وفي سياق آخر، صرح الأخ الجزيري بأن : «كل يوم تأخير في التفاوض يضرّ بالدولة وبالبنوك وبالحرفاء... وجلسة واحدة جدية كفيلة بتجنيب تونس شللاً ماليًا"..

تفويض ديمقراطي وإضراب كآخر الحلول

وفي معرض حديثه، استعرض الأخ الكاتب العام بأنه منذ شهر سبتمبر الماضي، شرعت الجامعة العامة في اجتماعات عامة مكثفة داخل المؤسسات البنكية والمالية وشركات التأمين، لإطلاع القواعد على وضع الملف. وقد صوّتت الأغلبية الساحقة على الإضراب العام ليومي 3 و4 نوفمبر باعتباره شكلاً نضاليًا مشروعًا لافتكاك الحقوق، و اعتبره صرخة قبل الانفجار أو فرصة أخيرة لعودة التفاوض الجدي

واكد الكاتب العام أنّ باب الحوار مازال مفتوحًا، وأنّ الجامعة مستعدة للجلوس فورًا إلى طاولة التفاوض شريطة وجود إرادة حقيقية.

واختتم الأخ الجزيري بقوله "نحن جزء من هذا الشعب ... ولا نريد تعطيل مصالحه. وقدم في ذات السياق اعتذاره للحرفاء سلفًا، وأضاف: «نضالنا من أجل استمرار خدمة مالية لائقة تحقّق الكرامة للعاملين وتضمن الاستقرار لكل البلاد."

منوبة :

عاملات مؤسسة «فانتف» وعاملوها يتمسكون بحقهم في تحسين أوضاعهم المعيشية

أشرف الأخ حسان العرفاوي الكاتب العام للمكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بمنوبة اليوم الأحد 26 أكتوبر 2025 على اجتماع عام بعاملات وعمال مؤسسة «فانتف» وذلك بحضور الأخ سلوان السميري الكاتب العام للجامعة العامة للنفط و المواد الكيميائية.

في الاجتماع العام تمسك عاملات المؤسسة وعاملوها بحقهم في تحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية وذلك بزيادات في أجورهم عبر مفاوضات جماعية تحد من تدهور مقدرتهم الشرائية.

كما اكدوا استعدادهم التام لخوض كافة النضالات المشروعة دفاعا عن حقوقهم المادية والمعنوية.

صبري الزغيدي

نقابيو قطاع النفط بتطاوين يطالبون بتحسين ظروف العمل وتفعيل الاتفاقات القانونية

عبّر أعضاء النقابات الأساسية والفرع الجامعي للنفط بتطاوين، خلال اجتماعهم اليوم الثلاثاء 28 أكتوبر 2025 بدار الاتحاد الجهوي للشغل بتطاوين، عن تمسّكهم بالدفاع عن حقوق العاملين في القطاع، وذلك بإشراف المكتب التنفيذي الجهوي والجامعة العامة للنفط والمواد الكيمياوية، وفي إطار التدارس الجماعي للوضع المهني بقطاع النفط بالجهة واستعدادًا للمحطات النضالية القادمة.

وأكد المجتمعون اعتزازهم بالانتماء إلى الاتحاد العام التونسي للشغل كممثل شرعي ووحيد للعمال، مدينين ما وصفوه بـ»الهجمة الشرسة» التي تستهدف المنظمة النقابية ومحاولات تشويه النقابيين وضرب الحق النقابي المكفول دستورياً. كما عبّروا عن دعمهم لتحركات أهالي قابس ومطالبهم المشروعة في العيش ببيئة سليمة.

وطالب الحاضرون بإرجاع الحوار الاجتماعي واستئناف المفاوضات الجماعية للزيادة العامة في الأجور للسنوات 2025 و2026 و2027، مؤكدين أن العودة إلى طاولة التفاوض تمثل السبيل الوحيد لإرساء مناخ اجتماعي سليم.

كما دعوا الشركات البترولية إلى تحسين ظروف العمل في الحقول النفطية بصحراء تطاوين، من حيث الإعاشة والنقل والإقامة وتوفير شروط السلامة المهنية والحماية الاجتماعية، خاصة في ظل الظروف المناخية القاسية وتهرّؤ معدات العمل وغياب الصيانة.

وشددوا على ضرورة عقد دورات تكوينية بمراكز الإنتاج لفائدة العمال، وتطبيق القانون المتعلق بتصنيف عمال الحقول ضمن المهن الشاقة، إلى جانب تفعيل القانون عدد 09 لسنة 2025 القاضي بإنهاء المناولة، وتفعيل قرار 05 نوفمبر 2020 المتعلق بتصنيف شركة البيئة والغراسة والبستنة بتطاوين، مع الالتزام بتوفير الاعتمادات المالية لصرف الأجور والمستحقات في آجالها.

وفي ختام الاجتماع، أعلن النقابيون عن استعدادهم التام والتجند لخوض كافة الأشكال القانونية والنضالية، بما في ذلك الإضراب، من أجل تحقيق مطالبهم المشروعة وصون كرامة العاملين في قطاع النفط بالجهة.

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الأساسية لاعوان شركة صوتيتال

انعقدت يوم الإثنين 27 أكتوبر 2025 بمقر العمل، جلسة انتخاب المكتب النقابي للنقابة الأساسية لاعوان شركة صوتيتال ، تحت إشراف الأخوين نزار السميري وحلمي الرحلي، عضوي المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بتونس، وبحضور أعضاء الجامعة العامة لمجمع اتصالات تونس.

وقد أسفرت الجلسة عن تركيبة المكتب النقابي التالية:

منيرة التومي ، نعمان الجلاصي ، بسمة معاش ، حافظ الغنيمي ، معز الشائبي ، مراد بن منى و سليم بن غزيل.

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الأساسية لإداريي التربية بمنزل بوزيان

إنعقد اليوم الأحد 26 أكتوبر 2025 مؤتمر النقابة الأساسية لإداريي التربية بمنزل بوزيان تحت إشراف الأخ أحمد الزاهي بلهادي عضو المكتب التنفيذي بالاتحاد الجهوي للشغل بسيدي بوزيد وبحضور الإتحاد المحلي للشغل بمنزل بوزيان والفرع الجامعي لإداريي التربية بسيدي بوزيد .

وقد أسفر المؤتمر عن التشكيلة النقابية التالية :

- عبد الخالق الناصري : كاتب عام

أعضاء:- رمزي حمدي ، مراد الزويدي ، عبد القادر النصري ، لطفي فاضل ، عفاف العباسي ومعز النصري

مطالب نقابية للغرفة الوطنية لصناعة الحليب ومشتقاته بفتح مفاوضات لتحسين اوضاع عمال القطاع

وجّهت الجامعة العامة للصناعات الغذائية والسياحة والتجارة والصناعات التقليدية مراسلة رسمية إلى رئيس الغرفة الوطنية لصناعة الحليب ومشتقاته طالبت فيها بفتح باب التفاوض بعنوان سنة 2025 لمراجعة الاتفاقيات المشتركة وتحسين الأجور وظروف العمل.

وأكدت الجامعة العامة استعدادها لخوض كل الأشكال النضالية المشروعة والمتاحة من أجل تحسين أوضاع عاملات وعاملي القطاع المعيشية والمهنية وتدعيم مكاتبهم .

صلاح السالمي :

ما تريد السلطة التنفيذية فرضه لن نرضخ له وكافة هياكل الاتحاد مجندة للتصدي لهذا النهج غير المسؤول

أكد الأخ صلاح الدين السالمي الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم الدواوين والمنشآت العمومية ان المنظمة الشغيلة لن ترضخ ولن تبقى مكتوفة الأيدي لما تريد السلطة التنفيذية فرضه على أرض الواقع من ضرب لمصداقية المفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي وايقاف التفاوض حتى على مستوى النقابات الاساسية فضلا عن التضييق على النقابيات والنقابيين.

وكشف في تصريح للشعب نيوز على هامش ترأسه لأشغال ندوة الاطارات النقابية بجهة زغوان المنعقدة اليوم الاربعاء 29 أكتوبر 2025 ، كشف ان جميع الهياكل النقابية بمختلف مستوياتها القاعدية والقطاعية والجهوية فضلا عن المركزية النقابية منكبة خلال هذه الفترة على عقد ندواتها واجتماعاتها لتدارس هذه الأوضاع الدقيقة التي يعيشها الشغالات والشغالون ويواجهها النقابيات والنقابيون واتخاذ القرارات النضالية المناسبة إعدادا وتحضيرا للاضراب العام الذي قرره المجلس الوطني في وقت سابق دفاعا عن الحق النقابي وعن تحسين الأوضاع المعيشية للعمال بالفكر والساعد في كافة القطاعات.

السالمي دعا السلطة التنفيذية إلى التعقل والحكمة والتحلي بالرصانة والمسؤولية، وباحترام الاتفاقات الدولية التي صادقت عليها الدولة والقوانين الوطنية في علاقة بقوانين الشغل والحوار الاجتماعي ومصداقية المفاوضة الجماعية، مؤكدا عدم تراخي هياكل الاتحاد في خوض ماراطون من النضالات دفاعا عن المنظمة وعن حقوق الطبقة العاملة.

يشار إلى ندوة الاطارات النقابية المنعقدة اليوم بجهة زغوان قد تطرقت الى القضايا الحارقة التي تهم الوضع العام بالبلاد وعلاقة السلطة بالاتحاد والوضع الاقتصادي والاجتماعي وطنيا وجهويا.

صبري الزغيدي

الغرفة الوطنية للمطاحن والعجين مطالبة بفتح مفاوضات مع الطرف النقابي لتحسين الأوضاع المعيشية لعمال القطاعين

طالبت الاطارات النقابية بجهة تونس الكبرى لقطاعي المطاحن والعجين الغذائي بفتح مفاوضات الزيادة في الأجور بعنوان سنة 2025 لتحسين المقدرة الشرائية للعاملات والعمال مع الغرفة الوطنية للمطاحن والعجين الغذائي في أقرب الأجال، باعتبارها الطرف المهني المباشر المعني بالتفاوض.

جاء ذلك خلال لقاء انعقد صباح اليوم الاثنين 2025/10/27 بمقر الجامعة العامة للصناعات الغذائية والسياحة والتجارة والصناعات التقليدية بالعاصمة وبالتنسيق مع الجهات عبر تقنية الفيديو.

وقد تم التداول في الوضع المهني والاجتماعي للقطاعين، حيث تم التجديد بسياسة المماطلة والتسويف التي طالت الملف الاجتماعي للقطاعين رغم وضوح المطالب. وأكدت الإطارات النقابية للقطاعين ضرورة التنسيق المستمر بين النقابات الأساسية في الجهات لتوحيد المواقف والتحركات النضالية على المستوى الوطني والاستعداد لخوض كافة الأشكال النضالية المشروعة، بما فيها الإضراب، دفاعا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمهنية للعاملين بالقطاعين. اللقاء كان فرصة لدعوة الهياكل النقابية إلى مزيد التعبئة استعدادًا للمحطات القادمة في سبيل تحقيق المطالب المشروعة، والتأكيد أن وحدة العمال هي ضمانة الحقوق، وأن النضال متواصل حتى تحقيق العدالة والانصاف وفتح المفاوضات القطاعية.

ص.ز

تشكيلة جديدة على رأس الفرع الجامعي للنقل ببنزرت

الشعب نيوز / بنزرت - إنعقد اليوم الإثنين 27 أكتوبر 2025 مؤتمر الفرع الجامعي للنقل ببنزرت تحت اشراف الأخ كمال المعلاوي و الأخت فاطمة طعم الله عن المكتب التنفيذي الجهوي ببنزرت و الأخ سيف الوسلاتي كاتب عام مساعد لجامعة النقل.

و أسفر المؤتمر عن فوز المكتب النقابي الجديد التالي :

- محمد بن مسعود ، سامي إيواز ، زياد الڤيزاني ، محمد السعيداني ، طارق البوغانمي، عبد المنعم بن راضية وخالد الغرسلي.

جندوبة :

ندوة اطارات نقابية يوم غرة نوفمبر حول الوضع العام بالبلاد وقضايا الحق النقابي والزيادات في الاجور

ينظم المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بجندوبة ندوة بكافة الاطارات النقابية بالجهة من اعضاء النقابات الاساسية واعضاء الفروع الجامعية و أعضاء المكاتب التنفيذية للاتحادات المحلية وذلك يوم السبت 01 نوفمبر 2025 على الساعة التاسعة والنصف صباحا (09:30) بمقر الاتحاد الجهوي للشغل بإشراف المكتب التنفيذي الوطني .

وسيتناول هذا اللقاء بالدرس ملفات الوضع العام بالبلاد والحق النقابي والحوار الاجتماعي والزيادات في الاجور في الوظيفة العمومية والقطاع العام لسنوات 2026 - 2027 . 2028 2028 والزيادات في القطاع الخاص لسنوات 2025 - 2026 - 2027.

الاتحاد الجهوي ببن عروس
يحي ذكرى رحيل الاخ نعيم بوفايد

بمناسبة مرور سنة على رحيل الرفيق المرحوم نعيم بوفايد، يتوجّه أعضاء ونقابيي الاتحاد الجهوي للشغل ببن عروس و على رأسهم الأخ الكاتب العام محمد نجيب المبروكي بأحرّ عبارات الوفاء والتقدير لروح نقابي عاش مخلصا لقضايا الوطن والعمال، مؤمنا بالعدالة والكرامة، ومدافعا شرسا عن مبادئه حتى آخر لحظة من حياته. المرحوم نعيم بوفايد ابن الجهة البارّ، مثال في التواضع والنزاهة، وصوت حرّ لا يساوم على الحق. و في هذه الذكرى، نجدد العهد على مواصلة طريق الوفاء للإنسان العامل، والدفاع عن تونس حرّة عادلة تسع الجميع.

رحم الله الفقيد وجعل مثواه الجنة، وستبقى ذكراه حيّة في قلوب رفاقه وكل من عرفه.

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الأساسية لشركة الوردة البيضاء بسوسة

انعقد اليوم الجمعة 24 اكتوبر 2025 مؤتمر النقابة الأساسية لشركة الوردة البيضاء تحت إشراف الاتحاد الجهوي للشغل بسوسة وقد أسفرت النتائج عن فوز التشكيلة التالية :

- محمد المقصود : كاتب عام

أعضاء: علي العابدي، غازي عاشور ، المنصف عبود ، رشاد سلامة ، أمير اللموشي ومحمد وليد بن أحمد

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الاساسية لمؤسسة ليوني منزل حياة المنستير

انعقد يوم الخميس 23 أكتوبر 2025 مؤتمر النقابة الاساسية لمؤسسة ليوني منزل حياة المنستير و أفرز التشكيلة التالية :

- طارق بن الفقيه : كاتب عام

أعضاء: ذاكر ابراهيم، رحمة العبداوي ، ايمان قريبة ، منتصر خباشة ، نافع الشهيبي وأيمن كميمش

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الأساسية لعملة التربية بالرقاب

الشعب نيوز / سيدي بوزيد - انعقد اليوم الجمعة 24 اكتوبر 2025 مؤتمر النقابة الأساسية لعملة التربية بالرقاب بدار الإتحاد المحلي للشغل بالرقاب و السعيدة وتحت إشراف الأخ بدر الدين المسعودي الكاتب العام المساعد للإتحاد الجهوي للشغل بسيدي بوزيد و حضور الأخ محمد الزريبي عن الاتحاد المحلي .

و أفرز المؤتمر مكتبا جديدا يتكون من الاخوة :

- نورالدين الجلالي : كاتب عام

أعضاء: محمد القادري ، خليفة العبيدي ، عادل العايدي ، محمد علي العيوني ، منجي العيوني و فراس السليمي

جامعة النقل تطالب بفتح تحقيق عاجل في حادثة الساحل

أصدر المكتب التنفيذي للجامعة العامة للنقل اليوم الجمعة 24 أكتوبر 2025 بيانًا عبّر فيه عن قلقه العميق إزاء الحوادث الأليمة التي جدّت مؤخرًا بكلّ من العاصمة والساحل، والتي خلّفت إصابات في صفوف المواطنين وأعوان النقل، من بينهم التلميذ المصاب بشركة النقل بالساحل والزميل حسن عميرة، عون منظومة الحماية والتأمين.

وقدّمت الجامعة تمنياتها بالشفاء العاجل لجميع المصابين، مؤكدة أن ما حصل ليس مجرد حادث عرضي، بل نتيجة تراكم الإهمال وتراجع الاستثمار في السلامة المهنية، إلى جانب تدهور ظروف العمل داخل مؤسسات النقل العمومي، التي تعاني من نقص فادح في التجهيزات وقطع الغيار، وضغط متصاعد على الأعوان والسواق.

وفي هذا السياق، طالبت الجامعة العامة للنقل بفتح تحقيق شفاف وعادل في حادثة الساحل، وبإطلاق سراح الأعوان الموقوفين الذين حمّلوا مسؤولية تفوق إمكانيات القطاع، معتبرة أن العاملين في النقل هم عماد الوطن ومحركه اليومي، ويواصلون أداء واجبهم في صمت وتفانٍ رغم الظروف الصعبة.

كما شددت الجامعة على ضرورة احترام كرامة الأعوان وضمان حقهم في بيئة عمل آمنة، مؤكدة أن الإصلاح الحقيقي يبدأ من الاعتراف بمعاناة العاملين لا من معاقبتهم.

وختم البيان بتجديد التمسك بخيار الحوار الاجتماعي المسؤول، ورفض منطق الوصاية أو التخويف أو التوظيف السياسي، مشددة على أن كرامة الشغالين خط أحمر لا يقبل المساومة.

«فاليو»:

اتفاق على زيادة إضافية بـ7 بالمائة في الأجور بعنوان 2025 والترفيع في منح خصوصية

عقدت النقابة الأساسية لمؤسسة « فاليو» وادارتها العامة، بمقرها في الجديّدة من ولاية منوبة، يوم الخميس 23 أكتوبر2025 جلسة عمل خص للنظر الزيادة في الأجور بعنوان سنة 2025 وذلك بحضور ممثلي الطرفين الاجتماعيين في المؤسسة والجامعة العامة للمعادن و الإلكترونيك .

ذكّرت الإدارة في مستهل الجلسة انه تم تمتيع العملة بزيادة في الاجور خلال شهر جانفي الماضي بلغت نسبتها 3,5 بالمائة.

وبعد النقاش وتبادل الآراء، تم التوصل الى ما يلي:

1-- الزيادة في الاجور

نظرا لتأخر المفاوضات حول الزيادة في الأجور بين منظمتي الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد العام التونسي للشغل بعنوان سنة 2025 وحرصا من الادارة العامة لمجمع « فاليو» على المحافظة على المناخ الاجتماعي السليم داخل المؤسسة، فقد تقررت المبادرة بإبرام اتفاق على الزيادة في الأجور بعنوان سنة 2025 بنسبة قدرها 7 بالمائة (7 %) ومفعول رجعي يعود الى الأول من جانفي 2025.

ونص الاتفاق على ان هذه الزيادة تطبق على الاجر الأساسي القطاعي طبقا للقانون الجاري به العمل، وانها تضاف الى الزيادة التي تم اسنادها سلفا.

2-- المنحة المدرسية

تم الاتفاق على الترفيع في المنحة المدرسية إلى مائة دينار خام وتصرف ابتداء من 2026 وذلك في جميع الأصناف

3-- منحة التقدم

تم الاتفاق على الترفيع في منحة التقدم (Prime de Progrès) الى مائة وعشرة دنانير (110) ابتداء من 01 نوفمبر 2025.

المنيهلة :

اتفاق إيجابي وإلغاء الاضراب في مؤسسة SILVER للمعادن

تبعا لبرقية التنبيه بالاضراب الصادرة من الاتحاد الجهوي للشغل بأريانة والمتعلقة بدخول عمال شركة « silver » للمعادن الكائنة بمنطقة المنيهلة من ولاية اريانة في اضراب عن العمل يوم 29 اكتوبر 2025 الجاري، فقد تم الغاء الاضراب اثر اتفاق تم ابرامه مع ادارة المؤسسة اليوم الخميس.

هذا الاتفاق وصفه الأخ محي الدين الحمزاوي الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بأريانة بالايجابي باعتباره سيساهم في تنقية المناخ الاجتماعي وتحفيز العمال على العطاء بعد افتكاك عدد من المكاسب المهنية والاجتماعية.

الاتفاق نص على تعهد إدارة المؤسسة بأن يتم إحتساب التصنيف المهني والترقيات في شهر جانفي 2026 و التنفيذ المهني والترقيات و أن يقع احتساب منحة الانتاج (70 دينار خام) في موفى شهر اكتوبر حسب معايير معينة تم الاتفاق بشأنها مع الجانب النقاب.

هذا وتم الاتفاق على تفاصيل أخرى تخص لباس الشغل ومنحة السلة وإحترام شروط حفظ الصحة والسلامة المهنية.

صبري الزغيدي

اربع نساء في قيادة الفرع الجامعي للمعادن باريانة

انعقد اليوم السبت 25 أكتوبر 2025 مؤتمر الفرع الجامعي للمعادن باريانة واسفر عن انتخاب مكتب جديد تكون من الاخوات والاخوة: أنيسة طرهوني وسالمة بن تيلي وعربي غالي وعماد حمداني وفاطمة الصحراوي و فيصل خلفي ومنى العجنقي

وإثر ذلك تم توزيع المسؤوليات بين الفائزين على النحو التالي:

أنيسة الطرهوني، كاتبة عامة ومنى العجنقي كاتبة عامة مساعدة وعربي غالي مسؤولا عن الانخراطات وفاطمة الزهراء الصحراوي مسؤولة عن الاعلام والمرأة وفيصل الخلفي مسؤولا عن الشؤون القانونية والمشاريع الاجتماعية وعماد حمداني مسؤولا عن التكوين النقابي والأنشطة الثقافية وسالمة بن تيلي مسؤولة عن الحماية الاجتماعية والقطاع غير المنظم.

أعوان مستشفى عزيزة عثمانة يؤكدون دفاعهم عن الحق النقابي وتمسكهم بحقوقهم المهنية والاجتماعية

عبّر أعوان مستشفى عزيزة عثمانة عن إستيائهم العميق من تدهور الأوضاع داخل القطاع الصحي، مؤكدين تمسكهم بالدفاع عن الحقوق النقابية وعن كرامة العاملين في القطاع.

جاء ذلك خلال إجتماعهم اليوم الاربعاء 29 أكتوبر 2025 بمقر المستشفى خصص لتدارس الوضع العام بالمؤسسة و القطاع بالجهة، تحت إشراف الاتحاد الجهوي للشغل بتونس وبحضور ممثلين عن الفرع الجامعي للصحة والجامعة العامة للصحة والنقابة الأساسية بالمستشفى.

أعوان المستشفى طالبوا بالإسراع في إصدار القانون الأساسي لأعوان الصحة وترسيم الأعوان المتعاقدين ومراجعة المنح الاجتماعية، الى جانب تكريس حق التفاوض، وتفعيل العمل الاجتماعي لفائدة الأعوان والمحافظة على الحقوق والمكتسبات.

وأكد الاعوان مواصلة النضال بجميع الأشكال القانونية المشروعة، دفاعًا عن الحق النقابي وحرصًا على تحسين وضعهم المهني والإجتماعي .

صبري الزغيدي

نقابة مركز الدراسات والبحوث للإتصالات تندد بالإعتداءات المتكررة على أعوانها و تدعو إلى حمايتهم

عبّرت النقابة الأساسية لمركز الدراسات والبحوث للإتصالات في بلاغ صادر عنها اليوم الخميس 23 أكتوبر 2025 عن تنديدها الشديد بالاعتداءات المتكررة التي يتعرض لها أعوان الشباك الموحد بمركز الدراسات والبحوث في الاتصالات من قبل بعض الحرفاء، وآخرها الاعتداء الذي جدّ يوم الثلاثاء 21 أكتوبر 2025، والذي اعتُبر انتهاكًا صارخًا لكرامة الأعوان وحرمة المرفق العمومي.

وأعربت النقابة عن استغرابها من ما وصفته بتقاعس الإدارة العامة في التصدي لهذه التجاوزات، وعدم اتخاذ الإجراءات القانونية والحمائية الكفيلة بردع المعتدين وضمان سلامة الموظفين الجسدية والمعنوية.

كما حمّلت النقابة الإدارة العامة وسلطة الإشراف المسؤولية الكاملة في حال تعرض الأعوان لأي أضرار مادية أو معنوية، معتبرة أن التساهل مع هذه الاعتداءات يمثل تواطؤًا غير مقبول.

وأكدت النقابة الأساسية لمركز الدراسات و البحوث للإتصالات تضامنها الكامل مع أعوان الشباك الموحد، ودعمها لكل الخطوات القانونية والنقابية التي تهدف إلى صون كرامة العاملين والدفاع عن حقوقهم، مشددة على أن كرامة الأعوان وسلامتهم خط أحمر لا يمكن التسامح فيه.

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الاساسية للتعليم الثانوي بإبن خلدون والعمران الاعلى

أسفر مؤتمر النقابة الاساسية للتعليم الثانوي والتربية البدنية بإبن خلدون والعمران الاعلى الذي انعقد يوم الاربعاء 22 اكتوبر 2025 عن التشكيلة النقابية التالية :

- محمد الدبابي : كاتب عام

أعضاء: حسنة بن داود ، حياة بن عبد الله ، نسرين البجاوي ، فضيل الورفلي ، مراد المناعي و نوفل بن عمار

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الأساسية لأعوان مطار النفيضة

إنعقد اليوم الخميس 23 اكتوبر 2025 مؤتمر النقابة الأساسية لأعوان مطار النفيضة تحت إشراف الاتحاد الجهوي للشغل بسوسة وقد أسفرت النتائج عن فوز التشكيلة التالية :

- الناصر منصور : كاتب عام

أعضاء : محمد بن علي، أنس سويلم ، جوهر التليلي، خالد عيش، صابر العشي ووليد الحاج محمود.

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الأساسية للتعليم الثانوي بجلمة

اِنعقد اليوم الخميس 23 أكتوبر 2025 بمعهد جلمة المؤتمر العادي للنقابة الأساسية للتعليم الثانوي و التربية البدنية بجلمة برئاسة الأخ جمال العبّادي و الأخت نورة الصالحي عضوي المكتب التّنفيذيّ للاتّحاد الجهويّ للشّغل بسيدي بوزيد و بحضور الأخ حاتم الهاني عن الجامعة العامّة للتّعليم الثّانويّ و الأخ حسان الحجلاوي عن الفرع الجامعيّ.

وأسفر المؤتمر عن المكتب النّقابيّ الجديد المتكوّن من الأخوة :

- فوزي السايبي : كاتب عام

أعضاء: زهير السمعلي ، كمال اليوسفي ، محمد السمعلي ، وحيد أولاد مسعود ، عبد الوهاب الحامدي و بلال الدربالي

الكيان الصهيوني وفي لنقض تعهّداته

مساء 28 أكتوبر 2025 شنّ جيش الاحتلال سلسلة غارات جوية على مخيّم الشاطئ غرب مدينة غزّة، وعلى شرق دير البلح، ومحيط مجمّع ومستشفى الشفاء الطبي، ما شكّل خرقًا صارخًا للاتفاقات الدولية بخصوص وقف الحرب التي بُرِمت قبل أيام بوساطة دولية، وفق تقارير عدة وكالات أنباء عالمية.

برّر الكيان الصهيوني عدوانه باتهامات متكرّرة ضد المقاومة الفلسطينية، مدّعيًا عدم تسليم جثث بعض الأسرى، في محاولة لحفظ ماء وجهه أمام جمهور داخلي يزداد سخطًا على حكومة نتنياهو بسبب الانقسامات السياسية والاجتماعية المتفاقمة. وظّف الاحتلال الحرب كأداة للهروب من أزماته الداخلية، وإظهار «الحزم» أمام الداخل والخارج.

سجل من الالتفاف على الالتزامات:

لفهم هذه الخروقات، يجب إدراك سياقها التاريخي المرتبطة بمبادرات دولية غير عادلة، هو سياق من عدم الوفاء بالعهود الذي يميز تعامل الكيان الصهيوني مع الاتفاقات المختلفة:

اتفاقيات الهدنة 1949: بعد حرب 1948، وقّعت الدول العربية اتفاقيات هدنة مع الكيان الصهيوني في رودس، لكن الجانب الإسرائيلي لم يلتزم بالروح الكاملة للاتفاقيات، واستمر في تهجير الفلسطينيين وهدم قراهم، ورفض تنفيذ بند «حق العودة»، مما عمّق مأساة اللجوء.

قرار 242 (1967): دعا القرار إلى انسحاب الاحتلال من أراضٍ احتلتها في حرب 1967. لكن التفسير الإسرائيلي الضيق للقرار، والإصرار على بناء المستوطنات، أفقداه محتواه. فارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية من حوالي 5,000 عام 1967 إلى أكثر من 750 ألف مستوطن اليوم، في عملية استيطان منهجية ناقضت جوهر القرار.

اتفاقية أوسلو 1993: وعدت الفلسطينيين بدولة خلال خمس سنوات، لكنها تحولت في الممارسة إلى إطار قانوني سمح بتضاعف الاستيطان، وتحولت السلطة الفلسطينية إلى كيان إداري يفتقر إلى السيادة الحقيقية، وكانت أوسلو آلة لـ «إدارة الصراع» لا لحله.

الانسحاب من غزة 2005: قدّم على أنه «تنازل من أجل السلام»، لكنه كان في الحقيقة إعادة انتشار استراتيجي. بعد تفكيك المستوطنات، فرض الاحتلال حصارًا خانقًا على القطاع، محوّلًا غزة إلى كيان معزول. لم يكن الانسحاب خطوة نحو قيام دولة، بل تهيئة لساحة حرب مغلقة، كما تجلّى في الحروب المتتالية.

إشكاليات الانسحاب وتهديد التنفيذ الجزئي:

برزت خلال الاتفاقات الأخيرة إشكالية جوهرية تتعلق بالانسحاب الإسرائيلي وعمليات نزع السلاح، إذ نصّت البنود النظرية على أن الحرب ستنتهي على الفور، وأن القوات الإسرائيلية ستنسحب بشكل كامل من الأراضي الفلسطينية. لكن التطبيق العملي كشف عن فجوة كبيرة بين النص والواقع، إذ ربط الجانب الإسرائيلي الانسحاب الكامل بعملية نزع السلاح، مانحًا لنفسه حق النقض عمليًا على التنفيذ، اعتمادًا على تفسيرات ذاتية لما يعتبر استكمالًا لنزع السلاح. وازداد الوضع تعقيدًا بالبند السابع عشر، الذي هدّد بأنه في حال رفضت حركة حماس التعاون، ستقتصر خطة الانسحاب على «المناطق الخالية من الإرهاب»، ما يمهّد لفرض تقسيم جغرافي وأمني قسري على القطاع، ويتيح للكيان الصهيوني استغلال ذلك كغطاء قانوني أو دولي لعمليات تهجير جديدة. إن هذا الربط بين الانسحاب ونزع السلاح لا يعكس فقط ضعف الالتزام

بالاتفاقات، بل يفضح أيضًا آلية الاحتلال في تحويل أي نص نظري إلى أداة للمناورة، وهو نموذج يكرّس عدم المساواة في تطبيق الهدنة ويؤكد هشاشة أي خطة سلام تُطرح دون معالجة جوهر الصراع وإقرار الحقوق الفلسطينية.

في غزّة، تتكرّر اليوم نفس الصورة: انسحابٌ في النهار، وعدوانٌ في الليل، ودماءٌ لا تجد من يوقف نزيفها. وأكدت وزارة الإعلام في القطاع أن الكيان الصهيوني خرِق مسار وقف إطلاق النار أكثر من 47 مرة منذ

إرادة لا تُعزل

الأسير إسلام حامد...

نموذج لصمود الأسرى الفلسطينيين في وجه العزل والتعذيب

في زنازين العزل الصهيونية، حيث تُحاصر الكلمة وتُغيب الملامح، يعيش الأسير إسلام حسن حامد (40 عامًا) من بلدة سلواد شرق رام الله تجربةً قاسية من العزل والتنكيل، لكنها في الوقت ذاته تُجسد صورة ناصعة من الصمود الفلسطيني الذي لا ينكسر رغم القيود والجدران.

إسلام، المعتقل منذ عام 2015، والمحكوم بالسجن 21 عامًا، يقبع في عزلٍ انفراديٍ قاسٍ داخل سجن "جانوت" منذ 25 نوفمبر 2024، في ظروفٍ قاهرة تتراوح بين الحرمان، التجويع، والإهمال الطبي، وسط صمتٍ دولي يثير الأسى والغضب معًا.

تهمة "التحريض"... وعقاب بلا حدود

بحسب ما أورده مكتب إعلام الأسرى، جاء قرار عزل حامد بذريعة "التحريض داخل السجن"، وهي تهمة تستخدمها سلطات الاحتلال لمعاقبة الأسرى النشطين والمؤثرين بين رفاقهم.

لكن خلف هذه الذريعة، تكمن سياسة عقابية منهجية تستهدف كسر روح المقاومة داخل السجون وتحطيم الرموز الوطنية.

منذ عزله، يتعرض حامد لظروف احتجاز قاسية تتضمن العزل الانفرادي الدائم، الحرمان من العلاج، والتجويع المتعمد، إلى جانب الضرب المبرح بعصيّ "الطواري" الذي تعرض له بعد السابع من أكتوبر 2023.

صمت ثقيل وقلق عائلي متزايد

تعيش عائلته حالة من القلق المتواصل، إذ انقطعت أخباره تمامًا منذ أشهر طويلة.

يقول شقيقه في حديثه لمكتب إعلام الأسرى:

"آخر ما سمعناه عن إسلام أنه تعرض للضرب العنيف وكُسرت يده، لكننا لا نعلم حالته الآن. نعيش على الأمل والدعاء."

وأضاف أن الاحتلال يتعمد إخفاء المعلومات الطبية ومنع الزيارات كنوع من العقاب الجماعي للعائلة.

إرادة تنتصر على العزل

رغم كل ذلك، لا تزال عائلة حامد تتمسك بالأمل.

زوجته التي رُزقت منه بتوأمين عبر النطف المهربة عام 2021، تقول:

"ربما عُزله القاسي صار رحمة في زمن المرض والقهر، لكنه لن يُطفئ شوقنا إليه."

أبناؤه الأربعة، ومنهم خطاب (12 عامًا) الذي لم يعرف والده إلا من الصور، ينتظرون اليوم الذي يلتئم فيه شمل العائلة التي فرقتها الجدران والسلاسل.

قانونيًا: ما يتعرض له إسلام جريمة تعذيب

يؤكد التقرير أن العزل الانفرادي المطوّل الذي تجاوز في حالة إسلام حامد تسعة أشهر يشكل جريمة تعذيب نفسي وجسدي وفق القانون الدولي.

المادة (7) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تحظر التعذيب والمعاملة القاسية.

المادتان (76) و(91) من اتفاقية جنيف الرابعة تُلزمان باحتجاز الأسرى في ظروف إنسانية وتوفير الرعاية الطبية اللازمة.

نظام روما الأساسي يعتبر الحرمان من العلاج جريمة ضد الإنسانية لأنها تمثل "تصفية بطيئة" للأسير.

ويشير التقرير إلى أن الاحتلال حول السجون إلى مناطق معزولة عن الرقابة الدولية، ما سمح بتمادي الانتهاكات دون محاسبة أو رادع.

دخوله حيّز التنفيذ، وأسفرت تلك الخروق عن مقتل 93 فلسطينيًا على الأقل وإصابة 337 آخرين اغلبهم من الأطفال والنساء.

حتى داخل مؤسساته التشريعية، ينمو مشروع إسرائيلي خطير حيث تعتزم حكومة نتنياهو طرح مشروع قانون للتصويت أمام الكنيست يقضي بإعدام الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، ما يعكس تصعيدًا نحو تغوّل الفاشية وتحويل القتل إلى «قانون دولة» في تجسيد صريح لفكرة أن الحرب اليوم لا تتمحور حول الأرض فقط ، بل على القيم الإنسانية ذاتها.

وعلى الصعيد الدولي، اكتفت تركيا والاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة بالتنديد والدعوة لضبط النفس، دون أي إجراءات فعّالة لوقف الانتهاكات أو حماية الشعب الفلسطيني، ما يعكس ضعف المنظومة الدولية أمام سياسة الإفلات من العقاب التي ينتهجها الاحتلال.

تتحوّل الحرب اليوم إلى وسيلة لإخفاء أزمات الكيان الصهيوني الداخلية، وتستعمل دماء الفلسطينيين لتوحيد مجتمعٍ منقسم على نفسه. ومع كل قصف جديد، تتآكل صورة «الجيش الذي لا يُقهر»، ويزداد يقين الشعوب بأن الاحتلال عاجز عن كسر إرادة شعبٍ يتمسّك بأرضه منذ أكثر من سبعين عامًا.

في النهاية، يمثل تواصل الغارات سرد فصول مسرحية مكشوفة، يختبئ فيها العدو وراء شماعة «الأمن» ليخفي رعبه من الحقيقة.و الحقيقة أن البنادق لا تُسكت فكرة الحرية، وأن القنابل لا تطفئ ذاكرة الأرض بل ستسقط خطة ترامب عاجلًا أم آجلًا، لأنها قامت على إنكار العدالة، ولأن الشعوب لا تُباع في الصفقات. وما دامت غزّة صامدة، وما دام ضمير الشعوب في العالم في استفاقةٍ ملحوظة، فإن المعركة لن تكون بين جيش ومقاومة فقط، بل بين كيان إجرامي وإرادة شعبٍ يتشبّث بحقه في الحياة والحرّية والوجود.

طارق. ش

سياسة ممنهجة تتجاوز الفرد

حالة الأسير إسلام حامد ليست استثناءً، بل هي مرآة لواقع الأسرى الفلسطينيين عمومًا.

فمنذ السابع من أكتوبر 2023، شهدت السجون الإسرائيلية تصعيدًا غير مسبوق في التعذيب والعزل والإهمال الطبي، خاصة بحق أسرى قطاع غزة الذين صنفهم الاحتلال كمقاتلين "غير شرعيين" لحرمانهم من الحقوق القانونية والإنسانية.

تؤكد شهادات الأسرى المحررين تعرضهم للضرب، الشبح، التفتيش العاري، التجويع، والاعتداءات الجنسية، فيما وصلت جثامين بعض الأسرى إلى غزة وهي مكبّلة الأيدي وتحمل آثار تعذيب وحروق ودهس، ما اعتبرته وزارة الصحة في غزة "جريمة حرب مكتملة الأركان".

دعوات متكررة للتحقيق والمحاسبة

دعا نادي الأسير الفلسطيني ومكتب إعلام الأسرى إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقق من الجرائم التي ترتكب بحق الأسرى داخل السجون الإسرائيلية.

وطالبا اللجنة الدولية للصليب الأحمر باستئناف زياراتها للسجون، والسماح لعائلات الأسرى بالتواصل مع أبنائهم دون قيود.

كما شددا على أن السكوت الدولي عن هذه الانتهاكات يرسخ ثقافة الإفلات من العقاب، ويجعل حياة الأسرى وكرامتهم الإنسانية مهددة بشكل يومي.

الأسير إسلام حامد... سيرة نضال لا تنكسر

إسلام حامد بدأ مشواره النضالي منذ كان في السابعة عشرة من عمره، واعتُقل عدة مرات قبل أن يُعتقل عام 2015.

ورغم الأحكام الطويلة، ظل مثالًا للثبات والصمود، وواصل حياته من خلف القضبان، إذ أنجب عبر "النطف المهربة" تحديًا لإجراءات الاحتلال ومحاولاته لكسر إرادة الأسرى.

عائلته تؤكد أن "الاحتلال يكره إسلام لأنه لم ينكسر، لأنه لا يزال يؤمن بأن الحرية حقّ لا يُسلب، وأن الكلمة لا تُعزل وإن حاصرها الجدار."

خلاصة: الصمت لا يبرّر الجريمة

يختتم مكتب إعلام الأسرى تقريره بالقول إن التوثيق وحده لا يكفي، فالمعاناة المستمرة خلف القضبان تحتاج إلى إرادة سياسية دولية لمحاسبة الاحتلال، وإلى إعلام حرّ يسلط الضوء على ما يجري بعيدًا عن العيون.

"ما يجري في السجون الإسرائيلية ليس مجرد انتهاك، بل جريمة متواصلة بحق الإنسانية.

فالتاريخ لا يرحم، والمجرمون لا يتوقفون ما لم يُكشف قبحهم للعالم."

ختامًا

قصة الأسير إسلام حامد هي قصة كل أسير فلسطيني يواجه السجان بجسدٍ نحيل وإرادة لا تُقهر.

ورغم العزل والقيود والظلام، تبقى الكرامة والحرية هي المعنى الأسمى الذي يقاتل من أجله الأسرى خلف كل باب مغلق، لتبقى فلسطين حاضرة في نبضهم، كما في وجدان كل حرّ يؤمن بأن الإرادة لا تُعزل.

إعداد: مكتب إعلام الأسرى

كاثرين كونولي... بنت البدّار التي أقلعت بزوارق اليسار نحو قصر الرئاسة في إيرلندا

بين الأمواج والخشب: ولادة الحلم

طارق الشيباني

في مدينة غالواي، حيث تتقاطع صخور التاريخ مع أمواج المحيط الأطلسي، ويمتزج عبق الملح برائحة الحطب، ولدت كاثرين كونولي (Catherine Connolly) في ضاحية «شانتالا»، واحدة من أربعة عشر شقيقًا وشقيقة. كان والدها نجارًا ماهرًا وبنّاء سفن، يصنع قوارب الإبحار التقليدية المعروفة باسم «غالواي هوكر»، تلك الزوارق التي تعلمت معها كاترين منذ صغرها معنى الصبر، والعمل الجماعي، وقوة السواعد التي تبني مستقبلها بنفسها. أما والدتها، فقد غادرت الحياة مبكرًا، تاركة فراغًا كبيرًا في قلب الطفلة ذات التسع سنوات، فراغ سرعان ما ملأته روح العزيمة والالتزام بالقيم الإنسانية.

نشأت في أحد أول مشاريع الإسكان الاجتماعي، وسط حي يختلط فيه الفقر بالبصيرة، والشوارع الضيقة بالقصص اليومية للناس. هنا تعلمت أن السياسة تبدأ من رحم المجتمع، وأن العدالة ليست شعارًا يعلّق على الجدران، بل فعلٌ ملموس يغير حياة البشر.

رحلة التعليم :

لم تكن رحلة كونولي نحو المعرفة عابرة؛ فقد جمعت بين فطنة العقل ودفء القلب. حصلت على درجة الماجستير في علم النفس السريري من جامعة ليدز عام 1981، وعملت كأخصائية نفسية سريرية، فتعلمت قراءة الوجوه والقلوب قبل قراءة النصوص. ثم حصلت على شهادة البكالوريوس في القانون من جامعة غالواي عام 1989، واستكملت تعليمها في كلية كينغز إنز لتصبح محامية عام 1991. هذا المزج بين علم النفس والقانون منحها قدرة نادرة على الجمع بين التحليل القانوني والفهم العميق للإنسان، وهو ما شكل لاحقًا أساس رؤيتها السياسية: العدالة الاجتماعية ليست مجرد هدف، بل نبض الحياة اليومية.

السياسة والنضال الاجتماعي والمواقف الدولية:

دخلت كاترين عالم السياسة من بوابة حزب العمال الأيرلندي، لكنها لم تقبل قيود الانتماء الحزبي، فاختارت الاستقلالية، مركزة على العدالة الاقتصادية، وحقوق الإنسان، والقضايا القومية والاجتماعية. شغلت مناصب محلية ووطنية عدة، بما في ذلك نائب رئيس مجلس النواب الأيرلندي (Leas-Cheann Comhairle)، قبل أن تخوض الانتخابات الرئاسية كمستقلة مدعومة من تحالف واسع لأحزاب يسارية مثل شين فين، حزب العمال، الحزب الاجتماعي الديمقراطي، الحزب الأخضر، وPeople Before Profit، إضافة إلى عدد من النواب المستقلين. عرف عنها مواقفها الدولية والإنسانية الواضحة؛ فهي من أبرز المناصرين للقضية الفلسطينية، ومؤمنة بأن العدالة لا تعرف حدودًا، وأن السياسة التي تُهمش الإنسان تُخفق في تحقيق أي تقدم. موقفها هذا ليس مجرد تصريح إعلامي، بل انعكاس لتربية عاشت فيها معاني التضامن، وقيم التضحية، وفهم المعاناة كحافز للتغيير.

صعود كاثرين كونولي ورياح التغيير:

في خريف 2025، ارتفعت أصوات الناخبين معلنة فصلًا جديدًا في تاريخ أيرلندا: فازت كاثرين كونولي بالرئاسة، حاصدة أكثر من 63% من الأصوات، متفوقة على منافستها من حزب فينا غايل الحاكم بفارق واضح. لم يكن هذا الفوز مجرد رقم، بل تجسيد لرغبة شعبية عميقة في العدالة، والكرامة، والفرصة المتساوية لكل فرد، ولصعود تيار يساري يحمل شعارات الحلم والواقع معًا.

لكن صدى هذا الانتصار تجاوز حدود البلاد. فهو جزء من موجة أوروبية أعادت تشكيل المشهد السياسي: في فرنسا والمملكة المتحدة، بدأت الأحزاب اليسارية الجديدة تكسب الأرض، مقدمة برامج أكثر طموحًا وعدالة اقتصادية أعمق، بينما شهدت التيارات الشعبوية اليمنية انتصارات ملموسة في النمسا وإيطاليا ودول شمال أوروبا. انعكاس واضح لعزوف المواطنين عن الوسطيات التقليدية، وتطلعهم إلى حلول جذرية تعالج الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، وتعيد الثقة بالسياسة كأداة للتغيير الحقيقي.

في هذا المشهد، يظهر فوز كونولي كرمز لتزايد شعبية اليسار الجذري، ولرغبة الشعوب في استعادة الحلم بالسياسة التي تلمس حياتهم اليومية. لم يعد الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والعدالة البيئية خيارًا ثانويًا، بل أصبح ضرورة ملحة، وفوزها يفتح الطريق أمام قادة قادرين على تقديم برامج واضحة وحلول عملية للتحديات المعقدة التي تواجه أوروبا اليوم، حامليًا معه رسالة أمل لأولئك الذين يرفضون الاستسلام للوسطيات، ويؤمنون بأن التغيير ممكن عندما يُبنى على قيم العدالة والكرامة الإنسانية.

الشاعر والمترجم هاني الفرحاني

المبدع هو ضمير الوطن، والتاريخ تأسيسٌ للمستقبل

حاوره ابو جرير

يُعدّ الأستاذ هاني الفرحاني واحدًا من الأصوات الثقافية المتفرّدة في المشهد الأدبي التونسي، جمع بين الشعر والترجمة والنقد، واشتغل على قضايا الهوية والإنسان واللغة برؤية فكرية متزنة تنبع من عمق التجربة والمعرفة.

ولد بالسبيخة سنة 1959، وتدرّج في دراسته بين مسقط رأسه وحفوز والقيروان، قبل أن يلتحق بدار المعلّمين العليا بسوسة حيث تخصّص في اللغة والآداب الفرنسية.

قضّى مسيرته المهنية كاملة في مدينة المكنين، بمعهد الفتيات الذي أصبح لاحقًا معهد الطاهر الحداد، وكان طوال تلك السنوات فاعلًا ثقافيًا نشيطًا وعضوًا باللجنة الثقافية بالمكنين لمدة أحد عشر عامًا.

شارك الفرحاني في تأسيس جريدة «الجوهرة الفنية» وشغل منصب رئيس تحريرها خلال سنتي 1986 و1987، وهو اليوم الرئيس الحالي لاتحاد الكتّاب التونسيين فرع المنستير، فضلًا عن كونه مؤسسًا ومديرًا لـ دار نهاد للنشر والتوزيع.

أثرى المكتبة التونسية والعربية بعدّة مؤلفات بالعربية منها: ظلال الشوق، مفاصل الثلج واللهيب، البلاد التونسية: أهمية العنصر الأصلي وتكوين الذاتية، وجلسات. كما صدرت له بالفرنسية مجموعات شعرية من بينها: Les cris de Gaïa، Les rêves de Gaïa، وNos mots nous unissent.

لم يتوقف عطاؤه عند الكتابة فحسب، إذ ترجم إلى الفرنسية أعمالًا شعرية لعدد من الشعراء العرب، من بينهم الإيراني جمال النصاري (الجريمة)، والعراقي الحبيب السامر (شهرزاد تخرج من عزلتها)، والتونسي محمد الغزي (كل عشبة صوتها... وكل غيمة كذلك).

وقدّم الفرحاني العديد من الكتب الإبداعية، وكتب مقالات في الصحف والمجلات التونسية والعربية، مجسّدًا صورة المثقف المتفاعل مع قضايا مجتمعه وإنسانيته.

لو تعود بك الذاكرة وترسم للقرّاء لوحة بالألوان اسمها هاني الفرحاني؟

أكون غابة جبلية شديدة الاخضرار، من فوقها سماء زرقاء صافية، يعبرها نهر تلتهب فيه النيران حول كتلة سوداء رُسمت فيها نجمة داود.

ناقد وشاعر ومترجم، لو نسافر معك في تفاصيل مدوّنتك الشعرية؟

كتبتُ الشعر بالعربية والفرنسية بأنماطه الثلاثة، قناعةً مني بعدم التفاضل بينها، وبأن إسقاط نمط معيّن موكول إلى التاريخ وتحدّده الذائقة الجماعية.

أما مجموعتاي الشعريتان بالعربية فقد عبّرتُ فيهما عن واقع تاريخي يمرّ به بلدي وسط تحوّلات عالمية كبرى، بكل ما تحمله هذه التحوّلات من قضايا حضارية يجب الوقوف عندها والتساؤل عن مصيرنا بمقتضاها.

أما مجموعتاي بالفرنسية فكانتا نافذة أطلّ بها على العالم حتى أترجم هموم وطني بطريقتي، حتى لا يترجمها الغير فنعرف أنفسنا عن طريق الآخر.

يُقال إن الإبداع مهمة شاقة بمجرد أنه نشاط ذهني متميّز لفئة من الأشخاص. ما ملامح وحدود ووظيفة الإبداع والمبدع؟

إن الإبداع لا يكون إبداعًا إلا إذا كان فيه ما يكفي من الجمالية التي تشدّ القارئ، ومن التجديد ما يجعله تجاوزًا لما سبق. وهذه الجمالية وهذا التجديد لا يمكن أن يتحقّقا إلا بالاطلاع على ما كُتب والإلمام بمعرفة مقبولة ومقدرة لغوية محترمة.

لذلك، فإنه كما قلتم، هو مهمة شاقة، علاوة على ما يمكن أن يترتّب عن المؤلفات من أتعاب نتيجة مخالفة السائد، لا سيّما إذا كان هذا السائد اجتماعيًا أو سياسيًا على وجه الخصوص.

وتكمن مهمة المبدع في التصوير الفني للواقع والإشارة إلى حلول ممكنة يقتضيها العصر وتحدّدها الوسائل المتاحة.

لو ترسم لنا خصوصية المدونة الإبداعية للأستاذ هاني الفرحاني بعيدًا عن التدقيق والتحقيق وأنت ابن القيروان الشاعرة؟

لقد قيّموا كتاباتي الشعرية على أنها تنتمي إلى «مدرسة القيروان»، وربما يكون ذلك صحيحًا لأنني تتلمذت على يدي محمد مزهود، ومحمد الغزي، ومنصف الوهايبي، وقرأتُ لهم كثيرًا بالقدر الذي دفعوني به إلى الاطلاع على قدامى شعراء القيروان كالحصري، وأبي إسحاق، وابن رشيق... كما فتّحوا عينيّ على أدونيس على وجه الخصوص.

توزر تحيي الذكرى 91 لوفاة أبي القاسم الشابي :

عرس ثقافي يكرّم رموز الأدب والفكر ويستعيد روح شاعر الحرية

في أجواء مفعمة بالشعر والفكر، أحيت مدينة توزر الذكرى الواحدة والتسعين لوفاة الشاعر الرمز أبي القاسم الشابي، من خلال تظاهرة ثقافية نظّمتها المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية، جمعت الأدباء والمبدعين من تونس والجزائر في لقاء احتفائي يعيد الاعتبار لصوت الشابي وقيمه التحررية والإنسانية.

احتضنت روضة الشابي فعاليات الاحتفاء، حيث تنوّع البرنامج بين الفقرات الفكرية والفنية والأدبية، في أجواء جسّدت الوفاء لمسيرة شاعر الخلود والحرية.

كما تمّ تكريم عدد من رموز الأدب والفكر بالجهة، في مبادرة عبّرت عن تقدير الساحة الثقافية لمبدعيها.

* ندوة فكرية حول «الشابي وقضايا التحرر»

انطلقت الفعاليات بندوة فكرية بعنوان «الشابي وقضايا التحرر»، استُلهم موضوعها من مقولة الناقد محمد البشروش الذي كتب في رسالة إلى الحليوي:

«الشابي عظيم، وإحياء ذكراه أمر يتأكد كل يوم وكل سنة، فهذا يحيي الأدب الذي نعمل على بعثه وازدهاره في هذه البلاد لصالح الأذواق والطبائع التي نخشى أن تزهد القوي الرائع فتنصرف إلى المائع الشائن.»

وقد أثرت الندوة مداخلات علمية قيّمة؛ قدّم الدكتور طارق ثابت من الجزائر ورقة بعنوان «صوت الذات المتمردة: تمثلات الحرية في شعر أبي القاسم الشابي»، تلاه الدكتور علاوة كوسة بمداخلة حول «التحرر منظوراً رومنتيكياً في شعر الشابي».

أما الدكتور عمر حفيظ فقد اختتم الجلسة بورقة بحثية بعنوان «سؤال الحرية في كتابات الشابي».

وتخللت الندوة مناقشات ثرية سلطت الضوء على الجوانب التحررية والإنسانية في فكر الشاعر وإبداعه.

* أمسيات شعرية وإبداعات فنية

عرفت التظاهرة حضوراً شعرياً لافتاً، حيث تداول على المنبر نخبة من الشعراء من تونس والجزائر، من بينهم السيد التابعي، خير الدين الشابي، لطفي زكري، أحمد المباركي، محمد الزابي، لطيفة الشابي، السيدة نصري، زكية الطباري، وأحلام فتيتة.

كما تم الاحتفاء بالشاعر والقاص عادل الجريدي والشاعر شمس الدين العوني تقديراً لمسيرتهما الأدبية والإبداعية.

* تكريمات ومعارض

تضمّن البرنامج كذلك تكريم عدد من الشخصيات الأدبية والفكرية على غرار الأديب والمفكر الشاذلي الساكر والكاتب محمد بوحوش، إلى جانب استحضار ذكرى أحد المبدعين الراحلين.

كما أقيم معرض للكتب التي تناولت سيرة الشابي وأعماله، إضافة إلى معرض للفن التشكيلي وآخر للحرف اليدوية التي أبرزت ثراء الإبداع المحلي بالجهة.

ومن لاحظ النزعة الصوفية في كتابتي هما محمد الغزي ومنصف الوهايبي في تقديمهما لمجموعتي الثانية (مفاصل الثلج واللهيب) الصادرة عن دار نقوش عربية سنة 2012.

الإبداع عموماً هو تمرين على النقد. ما أهم النصوص التونسية المشعّة التي تناولت مساءلة قضايا الوطن والمواطن؟

لا يكاد يخلو إنتاج أدبي من الاهتمام بالوطن وقضاياه، فالتونسيون عموماً أصحاب قضية. لكن تبقى هناك دائمًا نصوص راسخة في الذاكرة الجماعية لأنها ربما حظيت بالتعريف حدّ وصولها إلى أكبر عدد من المتلقين لسبب أو لآخر.

ومن الشعر التونسي الراهن الذي بقي في الذاكرة الجماعية شعر محمد الصغير أولاد أحمد، لما فيه من بساطة في الكلمة وعمق في المضمون مع ملامسة للواقع.

أما أن يكون الإبداع تمرينًا على النقد، فإني أرى أن الناقد هو من يتتبّع المبدع ويتقفّى أثره ليبرز مميّزاته، على عكس المبدع الذي يكتب ولا رقيب على قلمه سواه.

كثيرًا ما يعاني المبدعون من الإسقاط المنهجي، ونعلم أن كل دراسة نقدية يصدرها صاحبها بمهادٍ نظري يحتل أحيانًا مساحة من الدراسة التحليلية نفسها. كيف تنظر إلى هذا الإشكال؟

إن المنهج في الإبداع مطلوب، ولكل جنس أدبي منهج خاص به. أما التقليد فهو عيب لا يُغتفر، لأنه يدخل في باب المحاكاة التي تنفي عن صاحبها صفة المبدع.

وبالنسبة للناقد، فالأمر مختلف لأن الناقد يكون بالضرورة ملزَمًا بمنهج تحليلي معيّن، له من المنطق الداخلي ما يجعله قادرًا على الإلمام بكل أركان النص الإبداعي في تناسق كامل.

يُعدّ مصطلح «الأزمة» أكثر تداولاً في جميع مناحي الحياة. هل طالت الأزمة الفكر والعقل التونسي؟

إن العقل التونسي هو جزء من العقل العربي الذي قال محمد أركون باغتياله، لأنه ليس عقلًا مُكوَّنًا وإنما هو عقل مُكوَّن، على حدّ تعبير (لالوند)، أي يتحرّك في أنساق لم يبتكرها وإنما أخذها عن غيره ليتحرّك داخلها دون أن يُنتج فيها أو يستبدلها بأنساق أخرى.

ويبقى العقل التونسي، قديمًا وحديثًا، أفضل العقول العربية لما له من قدرة على النقد والتمييز وإبراز الجدوى.

يُقال إن المثقف الذي لا يتحسّس آلام شعبه لا يستحقّ لقب المثقف. هل أنت قرامشي في الإبداع وفي النقد وفي الحياة؟

إن المثقف عامة إمّا أن ينحاز إلى قضايا شعبه، وإمّا أن يكون إلى جانب مصلحته في السلطة. ولنا أمثلة عديدة في روسيا القيصرية وألمانيا وفرنسا وكثير منهم في الوطن العربي.

والسلطة عادة لا تُرسّخ سلطانها إلا بالمثقفين.

أما أنا، فأرى نفسي من الذين اشتغلوا على قضايا الوطن وعبّروا عن مرارة واقعه وعن الرغبة في التغيير بمجهود جماعي وسط مناخ ديمقراطي تعددي، لا أفضلية فيه إلا للمقدرة والجدارة والكفاءة العلمية.

والمثقف المتشبّع بإنسانيته لا يمكن له إلا أن يكون قرامشي النزعة، ميّالًا إلى الحق والعدل والحرية والمساواة.

«نكتب بالعربية والفرنسية حتى نُعرّف العالم بأنفسنا كما نحبّ أن يرانا، لا كما يحب هو أن يرانا.»

كفاعل ثقافي، لو نسألك عن حال اتحاد الكتّاب التونسيين خاصة وأنت تتحمل مسؤولية فرعه بالمنستير؟

إن اتحاد الكتّاب التونسيين يمرّ بأسوأ فترة في تاريخه. هو الآن هيكل دون روح، يتحرّك داخله أصحاب المبادرات الفردية المتطوّعون بأموالهم وأوقاتهم للقيام بأنشطة لا تخرج عن تقديم الكتب وإقامة الأمسيات الشعرية.

فلا نرى ندوات ولا مهرجانات تمسّ القواعد وتترك أثرًا في الساحة الثقافية.

ويعود ذلك أساسًا إلى ضعف الميزانية المرصودة سنويًا، التي لم تعد تغطي مصاريف المقر من موظفين وماء وكهرباء.

كيف يقيّم الأستاذ هاني الفرحاني واقع النشر في تونس خاصة بعد انخراطه في هذا المجال وتأسيسه دار نشر؟

إن حالة النشر في تونس ليست رديئة، ولكنها مدعاة للتفكير في تحقيق الأفضل حتى نبلغ ما هي عليه دور النشر في المشرق والمغرب.

لقد تراجعت كثيرًا ميزانية الدعم والشراءات من الوزارة، وهي العمود الفقري للناشرين في بلادنا أمام الركود الذي نلاحظه في سوق الكتاب.

لو نسألك عن المجازر التي يقوم بها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني في غزة أمام صمت وخذلان وتواطؤ أغلب القادة العرب ودعم الدول الغربية؟

إن الخيانات العربية للشعب الفلسطيني ليست جديدة، فقد بدأت حتى ما قبل 1948. ولا لوم على البلدان الغربية لأن مصلحتها اقتضت أن تزرع بيننا جسمًا غريبًا يكون مكرّسًا لتخلّفنا وانحطاطنا وتشتتنا، نحن العرب، حتى نكون لهم سوقًا ومصدر ثروة.

أما بالنسبة للكيان الصهيوني، فإنه يمارس اختصاصه التاريخي، وهو معاداة الإنسانية بالنزوع إلى القتل والتشريد والإبادة وعدم الاعتراف بوجود الآخر، إلا أن يكون صاحب قوة أو ولي نعمة.

والحل هو البناء من الداخل لاكتساب المناعة بالعلم والمعرفة والتقدم التكنولوجي وخلق الثروة دون ضجيج، مع لمّ الشمل والمجابهة الموحّدة وزرع ثقافة المقاومة.

لو كانت الحياة كتابًا نعود إليه ونقرأه متى شئنا حتى نستخلص المستقبل من التاريخ... ما أهم مرحلة في مدوّنة الشاعر والمترجم هاني الفرحاني؟

إن أهم مرحلة في الإبداع هي قصيدة أكتبها فأرى فيها ذاتي كما يرى غيري ذاته فيها. وأفضل نص أترجمه هو الذي يحمل فكرة من لغة إلى لغة حتى يعرفنا القارئ الأجنبي كما نحب أن يرانا، لا كما يحب هو أن يرانا.

«التاريخ ليس سردًا لما مضى، بل تأسيسٌ للمستقبل.»

وأفضل كتاب كتبته هو لوحات من تاريخ تونس، لأنه ملخص لتاريخ تونس يُبرز أهمية العنصر الأصلي في كل التحولات التاريخية التي عرفتها بلادنا.

ذلك لأنني أعتقد كما يعتقد (هايدغر) بأن التاريخ ليس تزمّنًا في اللحظة ولا سردًا لما مضى، وإنما هو تأسيس للمستقبل.

لك حرية اختتام هذا الحوار.

أشكر لجريدة (الشعب) هذا الاهتمام بالمبدع في تونس، وأشكرك أنت أستاذ محمد الهادي الوسلاتي على هذا الحوار المثمر.

إن وطننا في حاجة إلى كل مثقفيه، فما من تقدم لأي أمة دون العلم والمعرفة.

والعلوم الإنسانية التي هي مجالنا تظلّ هي الدليل وبوصلة السير في الطريق.

فالتكنولوجيا وحدها تظل جسدًا بلا روح وعالمًا دون ضمير.

*** صوت الشابي لا يزال حياً**

أكد المشاركون في ختام التظاهرة أن إحياء ذكرى أبي القاسم الشابي لا يقتصر على تخليد شاعر رحل باكراً، بل هو تجديد للعهد مع الحرية والجمال والإنسانية التي نادى بها في شعره الخالد، وأن صوته سيظل يصدح في وجدان الأجيال التونسية والعربية.

الهادي الوسلاتي

الله أكبر الله أكبر الله أكبر

يتقدم المكتب التنفيذي الوطني إلى الأخ بولبابة فرحات عضو المكتب التنفيذي بالاتحاد الجهوي للشغل بقابس بأحر التعازي لوفاة نجله رحم الله الفقيد ورزق الاهل جميل الصبر والسلوان

بلاغ

تعلم الهيئة المديرة للجمعية النسائية بالقطار أحباءها ومنخرطيها أن الجلسة العامة التقييمية تنعقد يوم 15 /11 /2025 على الساعة الخامسة مساءا بدار القطار

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
ديوان الخدمات الجامعية للوسط
الحي الجامعي بقصر هلال

إعلان طلب عروض وطني عبر منظومة الشراءات العمومية على الخط «تونيبس TUNEPS »
عـ 2025/02 ـدد لتزويد الحي الجامعي بقصر هلال بالمواد الغذائية خلال سنة 2026

يعتزم الحي الجامعي بقصر هلال إجراء طلب عروض وطني لاقتناء مواد غذائية التسديد حاجياته خلال سنة 2026 حصريا عبر منظومة الشراءات العمومية على الخط تونيبس»
فعلى الراغبين في المشاركة يطلب العروض والذين تتوفر فيهم الضمانات القانونية الضرورية لحسن إنجاز الصفقة موضوع طلب العروض الوطني التسجيل بمنظومة الشراءات العمومية على الخط «تونيبس» وتحميل كراس الشروط مجانا عبر الموقع www.tuneps.tn
يتم تقديم العروض حصريا عبر منظومة الشراء العمومية على الخط (TUNEPS) على الموقع www.tuneps.tn
ويتم إرسال نظير من السجل التجاري والضمان البنكي الوقتي بالطريقة المادية عن طريق البريد مضمون الوصول أو عن طريق البريد السريع أو مباشرة إلى مكتب الضبط بالحي الجامعي بقصر هلال في ظرف مغلق باسم السيد مدير الحي الجامعي بقصر هلال يحمل عبارة «لا يفتح طلب عروض وطني عـ 2025/02ـدد لتزويد الحي الجامعي بقصر هلال بالمواد الغذائية خلال سنة 2026 نهج سالم فنظر المنطقة الصناعية (الجبسة) قصر هلال 5070 في أجل أقصاه يوم الجمعة 2025/11/28 على الساعة 10 صباحا ..

القسط	بيان القسط	مبلغ الضمان الوقتي
1	عجين غذائي ومواد عطرية ومصبرات	370 د
2	زيت نباتي غير مدعم	135 د
3	خبز من الحجم الصغير باقات	80 د
4	خضر وغلال	400 د
5	بيض	90 د
6	لحم دجاج	180 د
7	لحم ديك رومي	550 د
8	لحم بقري وغنمي	320 د
9	الأسماك ومنتجات البحر	150 د
10	حليب ومشتقاته	250 د

تغق منظومة الشراءات العمومية على الخط يوم الجمعة 2025/11/28 على الساعة 10 صباحا ولا يمكن بعد هذا الأجل قبول أي عرض.
يبقى العارضون ملزمين بعروضهم لمدة مائة وعشرون يوما (120) يوما) ابتداءا من اليوم الموالي لآخر أجل محدد لقبول العروض. يتم فتح العروض الفنية والمالية على الخط إلكترونيا وذلك في جلسة واحدة علنية يوم **يوم الجمعة 2025/11/28 على الساعة 11 صباحا** بإدارة الحي الجامعي بقصر هلال.

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين

إعلان طلب عروض عـ 01 / 2025 ـدد اعلان 02 (عبر منظومة «تونيبس»)

في نطاق تنفيذ ميزانية التنمية لسنة2025 ، تعتزم المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنيـن الإعلان عن طلب عـروض عــدد 01/2025 اعلان 02 في قسط وحيد والخاص باقتناء شاحنة ثقيلة مجهزة برافعة معدات.

فعلى الراغبين في المشاركة ، تنزيل كراس الشروط الإدارية و الفنية عبر منظومة الشراء العمومي على الخط «تونيبس» على الموقع www.tuneps.tnوذلك مقابل دفع معلوم قدره مائة دينارا (100د)للسيد قابض التصرف في المؤسسات العمومية بمدنيـن (حساب جاري رقم 1686760)ويرفق وصل الخلاص بملف المشاركة.
يتمّ تقديم العروض الماليّة والفنيّة وجوبا في مرحلة واحدة عبر منظومة الشراء العمومي على الخط www.tuneps.tn باستثناء وثيقة الضمان الوقتي ووصل المشاركة في طلب العروض التي ترسل عن طريق البريد مضمون الوصول أو عن طريق البريد السريع شارع 2 ماي 1966 طريق تطاوين 4119 مدنين أو تسلم مباشرة إلى مكتب الضبط المركزي بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين مقابل وصل إيداع، و تحمل عبارة » لا يفتح طلب عروض عـدد01/2025 اعلان 02 الخاص باقتناء شاحنة رافعة » وذلك في أجل أقصاه يوم: 28/11/ 2025 على الساعة 10.00 صباحا.
يتضمّن العرض الفني والعرض المالي وجوبا.
الضمان الوقتي :
- ضمان مالي وقتي بمبلغ قدره اربعة الاف دينار(4000د) صالح لمدة 120 يوما ابتداء من اليوم الموالي لآخر أجل لقبول العروض.
حدد آخر أجل لوصول العروض إلى مكتب الضبط بمقر المندوبية ليوم 28/11/ 2025 على الساعة 10.00 صباحا
يتم فتح الظروف بصفة علنية يوم 28/11/ 2025 على الساعة 10:30 صباحا بمقر المندوبية.
يبقى العرض صالحا لمدة 120 يوما ابتداء من اليوم الموالي لآخر أجل لقبول العروض.
تقصى كل العروض التي لا تشتمل على الضمان الوقتي أو الواردة أو المسلمة بعد آخر أجل لتقديم العروض. كما يقصى كل عرض لم يرد عن طريق منظومة الشراء العمومي على الخط TUNEPS.

في الترجي الرياضي

غياب متأكد لمرياح والقنيشي امام النادي البنزرتي

سيكون الترجي الرياضي التونسي محروما خلال لقاء الجولة 11 من البطولة الوطنية والذي سيجمعه يوم الخميس بالنادي البنزرتي من خدمات قلب الدفاع ياسين مرياح ومتوسط الميدان خليل القنيشي وذلك بعد حصولهما خلال لقاء الترجي الجرجيسي على الانذار الثالث كما يغيب المدافع محمد امين توغاي في انتظار اشارة الطبيب للعودة الى المجموعة

عماد عبد الواحد

في النجم الساحلي

استقالة زبير بية ورفضها على اي مبدأ قانوني تأسس ذلك

قدم رئيس الهيئة المديرة للنجم الساحلي زبير بية استقالته من مهامه و بعد سويعات من انتشار الخبر جاء بيان في شكل بلاغ امضاه الكاتب العام حاتم العابد فيه تاكيد ان الاستقالة مرفوضة و ان زبير بية سيواصل مهامه و ترؤسه للهيئة المديرة و ما يثير الاستغراب ان السيد الكاتب العام لم يذكر في بلاغه ان جهة او طرفا او ما تبقى من الهيئة المديرة عقد اجتماع او جلسة طارئة ليتخذ بعدها قرار الرفض و لان لا شيء حصل في الاثناء او صدر للرأي العام الرياضي فان رفض قرار الاستقالة يثير في شكله الصادر اكثر من سؤال قانوني اذ على حد علمنا فان زبير بية هو من كون الهيئة وهو من ساندها و وضع ثقته في شخوصها و على حد علمنا كذلك فان الذي اتي بالمجموعة لتعمل معه فانه لم يعد لها السند القانوني لتبقى فكيف تغيرت هذه القاعدة في الشأن او في الوضعية التي ارادها ان تكون زبير بية باعلان ذهابه ثم في نفس اليوم استصدار قرار الابقاء عليه اليس هذا ائتلاف اضداد ام ماذا

محمد يوسف

برنامج مباريات الجولة السابعة لبطولة الرابطة المحترفة الثانية

برنامج مباريات الجولة السابعة لبطولة الرابطة المحترفة الثانية بمجموعتيها الاولى والثانية التي ستدور على ثلاث دفعات ايام السبت 1 والاحد 2 والاثنين 3 نوفمبر القادم انطلاقا من الساعة الثانية والنصف بعد الظهر (س14 و 30 دق):

السبت 1 نوفمبر 2025

المجموعة الاولى
ملعب بوسالم
اتحاد بوسالم-بعث بوحجلة

ملعب الشابة
هلال الشابة-محيط قرقنة

ملعب عقارب
كوكب عقارب-نادي حمام الانف

ملعب نجيب الخطاب بتطاوين
اتحاد تطاوين-امل حمام سوسة

المجموعة الثانية
ملعب ساقية الدائر
تقدم ساقية الدائر-سبورتينغ المكنين

الاحد 2 نوفمبر 2025
المجموعة الاولى
ملعب مقرين
جمعية مقرين-الملعب الافريقي لمنزل بورقيبة

ملعب مساكن
هلال مساكن-سبورتينغ بن عروس

المجموعة الثانية
ملعب الطويهري بجندوبة
جندوبة الرياضية-النادي القربي

ملعب قصور الساف
اتحاد قصور الساف-جمعية اريانة

ملعب جلمة
نسر جلمة-قوافل قفصة

ملعب القصرين
مستقبل القصرين-القلعة الرياضية

ملعب قابس
الملعب القابسي-امل بوشمة

ملعب الرديف
هلال الرديف-اولمبيك سيدي بوزيد

الاثنين 3 نوفمبر 2025
المجموعة الاولى
ملعب 2 مارس بصفافس
سكك الحديد الصفاقسي-مكارم المهدية

في النادي البنزرتي

هل ينجح الفريق امام الترجي في تواجد شكري البجاوي في المدارج

سيلعب النادي البنزرتي مباراة هامة امام الترجي الرياضي وهي مباراة ستعرف غياب المدرب الاول شكري البجاوي عن بنك الاحتياط بعد عقوبته بمقابلتين و خطية مالية ب5 الاف دينار بعد احتجاجاته المتكررة في مباراة الملعب التونسي و التي ادارها نضال لطيف البجاوي سيكون في المدارج و سينسق مع المساعدين فخر الدين الجزيري وزياد العروسي فهل تنجح العملية ام ان الامر سيكون صعبا على البجاوي وعلى من معه لابلاغ التوصيات للاعبين و يذكر ان البجاوي سيغيب كذلك عن بنك الاحتياط في مباراة النادي البنزرتي امام الاولمبي الباجي

عماد عبد الواحد

ماذا يجري في جمعية مقرين

مقارنة بنتائج الموسم الماضي فان جمعية مقرين لم تحقق نصف ما حققته في سنة اولى في بطولة الرابطة الثانية فما الذي جرى وما الذي تغير هذا ما يتردد على السن المقربين من الجمعية لان ذهاب نور الدين بن حمزة الرئيس السابق كان برضاء الجميع وهو ذهاب بحكم ان للرجل اسبابه الشخصية ليحافظ الفريق على بقية الكيان اي نفس المسؤولين و اغلب لاعبي المغامرة الاولى الا ان الامور لم تسر كما يعمل المحيطون بالفريق و يبدو ان الهزيمة الثقيلة في تطاوين ستكون لها تداعيات على مستقبل الفريق المطالب بتجاوز اخطاء اولى البدايات اذ من غير المعقول مثلا ان يكون الفريق بتلك الشاكلة و الكرة عند الوافد الجديد اي المدرب محمد السويحلي لتجاوز محنة اولى البدايات

محمد يوسف

برنامج الجولة 12 للرابطة الاولى

كشفت الرابطة الوطنية لكرة القدم المحترفة عن برنامج الجولة 12 من البطولة الوطنية والذي سيكون على النحو التالي:

السبت 1 نوفمبر/ 14:30
النادي الافريقي - مستقبل سليمان
النجم الساحلي - نجم المتلوي
مستقبل قابس - الاتحاد المنستيري
اتحاد بن قردان - شبيبة القيروان

الاحد 2 نوفمبر/ 14:30
شبيبة العمران - الملعب التونسي
النادي الصفاقسي - الترجي الرياضي التونسي
النادي البنزرتي - الأولمبي الباجي
الترجي الجرجيسي - مستقبل المرسى

Assurance
Santé
Individuelle

Individuelle ou familiale,
la protection santé qui
s'adapte à vous.

BNA
ASSURANCES

www.bnaassurances.com
www.bna.tn